ما لم يستقرّ في كلام العرب
"تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي"

د. بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث دراسة لمصطلح تصريفيٍّ أكثر ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) من استخدامه في الأبنية: وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

ويدرس البحث في قسمه الأول: نماذج للتطبيق العملي لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح، وقد كان درس النماذج متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، مع استقراء خاص.

ويعرض البحث في قسمه الثاني: تأريخ هذا المصطلح، والتعليل لاستخدام ابن عصفور له، كما يعرض لتقويم استخدامه عند ابن عصفور، وأثر هذا المصطلح في الخالفين على ابن عصفور.

An Etymological Study of the Phrase "Unsettled in Arabic" Used by Ibn Asfour Al-Eshbily

Dr. BadrM. Al-Jabri
Department of Linguistics, College of Arabic Language
Islamic University

Abstract:

This researchwork presents a study of the phrase "unsettled in Arabic," which is usedextensively by Ibn Asfour Al-Eshbely (died in 669 H) in inflecting words in Arabic.

In the first chapter, samplesofpractical application of this phraseis presented and studiedin an earnest, scientific objectivity,alongside a special investigation.

The second chapterpresents the history of this phrase and the reasonthat motivatedIbn Asfourto use it. Moreover, it provides an assessment of the mannerin which Ibn Asfour used the phrase, and itsimpacton people who succeeded him.

تقدمة:

الحمد لمن أنعم وعلّم، وصلى الله وسلم على خير نبي ومعلِّم، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان، وبعد؛

فهذا بحث يعرض دراسة لمصطلح تصريفيٍّ أكثر ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) من استخدامه في الأبنية، وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وقد كان هذا البحث في قسمين:

انتظم القسم الأول: دراسة نماذج للتطبيق العملي لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح؛ تحت عنوان: **نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وقد كان درس هذه النماذج[1] متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، مع استقراء خاص.

ويعرض البحث في قسمه الثاني: دراسة تحليلية لاستخدام ابن عصفور هذا المصطلح؛ تحت عنوان: **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير.**

ويتناول البحث في هذا القسم: تأريخ هذا المصطلح، والتعليل لاستخدام ابن عصفور له، كما يعرض لتقويم استخدامه عند ابن عصفور، وأثر هذا المصطلح في الخالفين على ابن عصفور.

والبحث في ثناياه يكشف سر استعمال ابن عصفور هذا المصطلح، وعُلقة هذا الاستعمال بالأبنية المستدركة على سيبويه.

---

(١) في النية (إن شاء الله) أن استكمل دراسة بقية الأبنية في جزء ثان.

ويعتمد البحث الترجيح عند الخلاف، بعد الاستقراء، وإمعان النظر، مع تسجيل عدد من الملحوظات التي عنّت للباحث.

وكل ما تقدم – على الرغم مما كتب قديما وحديثا في تناول بعض النماذج التي عرضها –؛ يجعل في هذا البحث إضافة جديدة، كانت داعية لتسطيره، وتحريره.

ولا يعني ما سلف أن البحث بلغ الغاية، بل هو محاولة لبلوغها، وهو يأمل ممن يقرأه التفضل بتصويب ما ورد فيه؛ مما زل به القلم، أو أخطأ فيه الفهم، أو لم يصب فيه الفكر.

والله أسأل توفيقا وسدادا لي، ولمن قرأه.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

تمهيد:

ابن عصفور ومصطلح: "الاستقرار في الكلام"

أغرم ابن عصفور في كتبه باستخدام مصطلح: "الاستقرار"، فكثيرا ما يقول: استقرّ لكذا، استقرّ في كذا، أو "لم يستقرّ"، ونحوها، وفي مواضع متعددة كان يستخدم مصطلح: "الاستقرار في الكلام" منفيًا وغير منفيٍّ؛ استخداما تصريفيًا كثيرا، ونحويًا قليلا.

أما في النحو فقد استخدمه غير منفيٍّ؛ حيث يقول: ((وأمّا امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام ما لم تتقدم على الذي أو الألف واللام، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر، فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب، فإن قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها؛ لأنَّ ذلك [لا][1] يخرجها عما استقرّ لها من كلام العرب))[2].

واستعمله غير منفيٍّ في قوله عن "أنْ" التي يرتفع بعدها المضارع: إن الأولى أن تكون مخفّفة من الثقيلة؛ ((لأنها هي التي استقرّ في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها))[3].

وأما في التصريف؛ فقد استخدم غير المنفيّ كما في قوله: ((لئلا يكون في ذلك كسرٌ لِما استقرّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد))[4].

واستخدم المنفيَّ "لم يستقرّ في كلامهم" في الأبنية وغيرها، أما في الأبنية فسيأتي عرض نماذج تبين ذلك، وتكشف عنه.

---

(١) تتمة يستقيم بها الكلام.

(٢) شرح جمل الزجاجي الكبير ٢ / ٤٩٥.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٦٥.

(٤) الممتع الكبير ص ٢٠٤.

وأما في غير الأبنية، فقد وقف البحث على استخدامه منفيًا وغير منفيٍّ، وذلك حيث يقول: ((... ليبقوا على ما استقرّ في كلامهم من ردِّ المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفًا .... وحملهم على الكسر أنَّه لم يستقرّ في كلامهم الجمع بين ساكنين بهذا الشرط، وهو نية التشبث بالحركة ...))[1].

ومن خلال استقراء البحث، فقد أكثر ابن عصفور من استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** في الأبنية من أبواب التصريف، فقد أحصيت تسعة عشر بناء وسمها ابن عصفور بهذا المصطلح.

ويأتي هذا البحث ليكشف عن مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، واستخدامه عند ابن عصفور في الأبنية دراسة وتأصيلا.

القسم الأول: نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"

١- إفْعَلَة (إمّعَة)

قال ابن عصفور: ((والذي يدلُّ على أصالة الهمزة في إمَّعَة[2]، أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها "إفْعَلَة"، و"إفْعَلَةٌ" لا يكون صفة أصلاً، إنما يكون اسمًا غير صفة نحو: إشْفى وإنْفَحة، فدلَّ ذلك على أنَّ همزتها أصليَّةٌ، ويكون وزنها "فِعَّلَةً"؛ لأنَّ "فِعَّلة" في الصفات موجود نحو: رَجُلٌ دِنَّبةٌ. وأيضًا فإنك لو جعلت همزة إمَّعَة زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب دَدَنٍ، وهو قليل جدًّا – أعني: أن تكون الفاء

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير ٢ / ١١٩.

(٢) الإمّع والإمّعة الذي لا رأي له. المحكم ٢ / ٢١٠ (أمع).

والعين من جنس واحد –؛ فلمّا كان جعل الهمزة زائدةً يؤدّي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى **إثبات مثال في الصفات لم يستقرَّ فيها**، قُضي بأصالة الهمزة))[1].

التأصيل: يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ): ((ويكون على إفْعَلٍ نحو: إصْبَعٍ وإبْرَم وإبْيَن وإشْفًى وإنْفَحَة، ولا نعلمه جاء صفة))[2]، ويقول: ((ويكون على فِعّل فيهما؛ فالاسم نحو: القِنّب والقِلّف والإمّر، والصفة نحو: الدِّنَّب والإمَّعة والهيِّخ، وبعض العرب يقول: دِنَّبة))[3]، ويقول: ((والإمّر فِعّلٌ؛ لأنه صفةٌ فيه الثبت مثل ما قبله، والإمّرَة والإمّعَة؛ لأنه لا يكون إفْعَلٌ وصفًا))[4]؛ فبناء "إفْعَل" لا يأتي صفة عند سيبويه، و"فِعَّل" يأتي اسما وصفة.

ولم يستدرك الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) بناء: إفْعَل (بدون التاء) أو بالتاء "إفْعَلَة" على سيبويه، بل نقل نص سيبويه على ورود إفْعَل اسما[5]، وكون "إمّعَة" على زنة: "فِعّلَة"، وسلّمه[6].

ولم يردْ وزن "إفْعَلَة" فيما اسْتُدرك على سيبويه[7].

وقد أورد السيرافي[8] (ت ٣٦٨ هـ)، وابن جني[9] (ت ٣٩٢ هـ) بعض ما تقدم في نص ابن عصفور الذي نقل كلامهما دون عزو مع زيادة شرح وبيان لكلام ابن جني.

---

(١) الممتع الكبير ص ١٥٨.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٤٥.

(٣) السابق ٤ / ٢٧٦. وفيه: ((الذِّنَّب))؛ إعجام الدال تطبيع.

(٤) السابق ٤ / ٣٠٨.

(٥) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٩٤.

(٦) ينظر: السابق ص ٢٣٣ – ٢٣٧.

(٧) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ١٥٠ و١٥١، وأبنية الأسماء المستدركة على سيبويه ص ٧٧ و٧٨.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٧١.

(٩) المنصف ١ / ١١٦ و١١٧.

ووزن "إفْعَلَة" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقر في أوزان الصفة في كلام العرب".

موقف التصريفيين واللغويين: لم يقع خلاف بين التصريفيين[1]، وكذا جمهرة اللغويين[2]؛ في وزن: "إمّعة"، بل هم مجمعون على أن وزنها: "فِعِّلَة".

ووقع في العين إيراد "إمّعة" في "معي"، ثم قال: ((على تقدير فِعَّلة))[3]، ووضعه الأزهري[4] (ت ٣٧٠ هـ) متابعة للعين في "معا"، ولم ينص على الوزن، والأظهر متابعته للعين في وزنه.

وقد تواردت نصوص التصريفيين على نفي "إفْعَلَة"؛ قال المازني (ت ٢٤٩ هـ): ((ليس في الكلام إفْعَلَة صفة))[5]، وقال السيرافي: ((ليس في النعوت إفْعَلَة))[6]، وقال الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): ((ليس في الصفات شيء على إفْعَلَة))[7]، وقال ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ): ((إفْعَلَة ليس في الصفات، وفيها فِعِّلَة))[8]، وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): ((وليس في الصفات إِفْعَلَة ولا إفْعَل بكسر الهمزة))[9]، وقال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): ((وأُهمل مطلقا

---

(١) ينظر مثلا: الأصول ٣ / ٢٣٢ (وفيه تحريف)، والمنصف ١ / ١١٦، وسيأتي نقل نصوص غيرهم.

(٢) ينظر مثلا: ديوان الأدب ٤ / ١٧٥، والصحاح ٣ / ١١٨٣ (أمع)، والمخصص ٥ / ١١٦، والمحكم ٢ / ٢١٠ (أمع)، وتاج العروس ٢٠ / ٢٩٨ (أمع).

(٣) العين ٢ / ٢٦٨ (معى).

(٤) تهذيب اللغة ٣ / ٢٤٩ (معا).

(٥) التصريف (ضمن المنصف) ١ / ١١٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٧١. وفيه: ((أفعلة))، تحريف.

(٧) التكملة ص ٥٥٣. وينظر: التعليقة ٤ / ٢٨١ و٢٨٢.

(٨) شرح جمل الزجاجي (القسم الثالث) ص ١٠٩.

(٩) اللباب ٢ / ٢٣٣.

إفْعَلَة وفِعْلَى صفتين إلا ما ندر كضِيْزَى))[1]، وقال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): ((الزائد أحد المضعفين؛ لفقدان إفْعَلَة في الصفات، ووجود فِعّلَة فيها))[2].

المناقشة: يذهب ابن عصفور إلى أن بناء "إفْعَلَة" لم يستقرّ في الصفات، وذلك بناء على القول بأنه وزن محتمل في "إمّعَة"، وهو عند الجمهور من المتقدمين والمتأخرين – على ما سبق بيانه – لم يرد في الصفات، وليس فقط لم يستقرّ.

ونص ابن سيده[3] (ت ٤٥٨ هـ) والزَّبيدي[4] (ت ١٢٠٥ هـ) على إن "إمّعَة" لا نظير له إلا إمَّر وإمَّرة، وأقول: لم يذكر سيبويه غيرهما، وقد سبق نقل كلامه، فلله درُّه.

وممن يقول بقريب من قولة ابن عصفور في "إفْعَلَة": الرضي (ت ٦٨٨ هـ)؛ حيث يقول: ((فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما؛ فإن كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به كميم "إمّعَة"؛ فإن فِعّلَة كدِنّبة وقِنّبة أكثر من إفْعَلَة كإوزّة))[5]، وقال أيضا: ((قوله: "وميم إمّعة"[6]؛ لأن إمع وممع مهملان، لكن فِعّلة أكثر كدِنّبة للقصير والقِنّبة والإمّرة، وإفْعَلَة كإوَزّة قليل))[7].

والذي يستظهره البحث أن ابن عصفور ومن قال بمثل قوله ناظرون إلى قولة ابن جني: ((وأنشد ابن الأعرابي:

---

(١) الفوائد المحوية ص ١٤٦، وينظر: التسهيل ص ٢٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٩.

(٣) المحكم ٢ / ٢١٠ (أمع).

(٤) تاج العروس ٢٠ / ٢٩٨ (أمع).

(٥) شرح الشافية ٢ / ٣٨٩.

(٦) الشافية ص ٨٢.

(٧) شرح الشافية ٢ / ٣٩٦.

إِنْ تَكُ ذَا بَزٍّ فَإِنَّ بَزِّي سَابِغَةٌ فَوْقَ وَأَيِّ إِوَزِّ[1]

قال أبو علي: لا يكون "إوزٍّ" من لفظ الوَزّ، لأنه قد قال[2]: ليس في الكلام إِفْعَل صفة، وقد يمكن – عندي – أن يكون وُصف به لتضمُّنه معنى الشدّة))[3]، يدل عليه نقل ابن عصفور هذا النص موجزا عند كلامه عن إفْعَل، حيث يقول: ((فأمَّا قوله:

إِنْ تَكُ ذَا بَزٍّ فإِنَّ بَزِّي سابغةٌ فوقَ وأيِّ إِوَزِّ

فيمكن أن يكون "فِعَلاً"، والهمزة فيه أصلية، وذلك قليل، ويمكن أن يكون "إِوَزٌّ" اسمًا وصف به، لما فيه من معنى الشدة))[4].

واقتصر ابن سيده[5] على أن إِوَزًّا في البيت ونحوه مما وصف به على وزن: "فِعَلٍّ".

ويُشكل على هذا القول أصالة الهمزة ومعها ثلاثة أصول، وحكمها حينئذ الزيادة نحو: أفْكل وأرْنب[6]؛ فتكون زائدة في إوزٍّ[7]، ويجاب عنه بأن كونها هنا مع ثلاثة أصول غير مسلّم؛ لأن الحرف الأخير مضعّف، فهو أولى بالزيادة من الهمزة.

---

(١) البيت من الرجز، لم أقف له على نسبة. وهو في المحكم ٩ / ١١٨ (أوز)، والممتع الكبير ص ٥٨، ولسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز) و٤٢٨ (وزز)، وتاج العروس ١٥ / ١٧ (أوز).

(٢) أي: سيبويه (وقد نبه عليه محقق الخصائص)، وسبق نقل كلام سيبويه بحروفه.

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٧.

(٤) الممتع الكبير ص ٥٩.

(٥) المحكم ٩ / ١١٨ (وزأ). وفيه: ((فرس إِوَزٌّ: ملاحك الخلق شديده، وهو فِعَلٌّ ... حكى ذلك أبو علي)). وينظر: لسان العرب ٥ / ٣٠٩ (أوز)، و٤٢٨ (وزز)، وتاج العروس ١٥ / ١٦ و١٧ (أوز).

(٦) ينظر في هذه القاعدة: المنصف ١ / ٩٩ و١٠٠، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٨٨، والمفصل ص ٥٠١، وشرح المفصل ٩ / ١٤٤، وشرح الملوكي ص ١٣٥، والممتع الكبير ص ١٥٧، وشرح الشافية ٢ / ٣٧٢، وارتشاف الضرب ١ / ١٩٣، والمقاصد الشافية ٨ / ٣٨٥، وشرح الأشموني ٣ / ٨٠٤.
وفي ارتشاف الضرب ١ / ١٩٥: ((همزة »أرنب«، قيل أصلية، ووزنه: فَعْلَل، وقيل: زائدة، ووزنه: أفْعَل، والجمهور على زيادة همزة أفكل، وقيل: يحتمل الوجهين، والحمل على الزيادة أولى)).

(٧) ينظر: اللباب ٢ / ٢٣٧، وتاج العروس ١٥ / ١٦ (أوز).

ومما ينبه عليه أن ابن عصفور قد تناقض رأيه في "إوَزٍّ" وصفا الذي جوّز فيه أن يكون "إفْعَلاً" أو "فِعّلاً"، و"إوَزّة" التي نص على أن وزنها: "إفْعَلَة"، حيث يقول: ((تقول في مثل: إوَزَّة من "وَأيتُ": "إيْناةٌ"؛ لأنَّ إوَزَّة: "إفْعَلَةٌ" بدليل قولهم: وَزٌّ))[1].

وتعقيبا على وزن: "إوَزّة"؛ فالذي يرجحه البحث أنها محتملة للوزنين؛ لأن العرب تقول: "إوزٌّ" و"وزٌّ"، وتقول: أرض مَأوَزَة، ومَوَزّة[2].

ومما تقدم يعلم عدم صحة الاستدراك بـ: "إوَزٍّ" وصفا على سيبويه؛ لأنه في أعلى أحواله محتمل للوزنين، فلا يصلح للاحتجاج؛ مع ندرة هذا الاستعمال.

الترجيح: بناء "إفْعَلَة" لم يستقرّ في الصفات، و"إوَزّ" وصفًا يحتمل أن يكون فِعَلاً وإفْعَلاً.

٢ - فُعْأَل (ضُنْأَك)

قال ابن عصفور: ((فأمَّا ضُنْأَك[3] فـ"فُنْعَل" كعُنْظَب، وليس بـ"فُعْأَل"، وإن كان في معنى ضِنَاك[4]؛ لأنَّ "فُعْأَلاً" لم يثبت في الأسماء، وقد يكون اللفظان في معنًى واحد والأصول مختلفة، نحو: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، فحمله على هذا أولى من إثبات **بناء لم يستقرّ في كلامهم**))[5].

---

(١) الممتع الكبير ص ٤٨٧، وينظر تنبيه محققه.

(٢) ينظر: تاج العروس ١٥ / ١٧ (أوز)، و١٥ / ٣٧٢ (وزز).

(٣) الضُّنْأَكُ كجُنْدَبٍ فقط: النّاقَةُ العَظِيمَة المُوَثّقَةُ الخَلْقِ. تاج العروس ٢٧ / ٢٥٩ (ضنك).
وهي عند الزُّبيدي: العظيمة من النوق. كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٠٢.

(٤) الضِّناكُ ككِتاب: المُوَثّقُ الخَلْقِ الشَّدِيدُ، للذَّكَرِ والأُنْثَى يكونُ ذلك في النّاسِ والإبِلِ، وكذلك من النَّخْلِ والشَّجَرِ. تاج العروس ٢٧ / ٢٥٩ (ضنك).

(٥) الممتع الكبير ص ٦٥.

التأصيل: استدرك الزُّبيدي[1] على سيبويه بناء: "فُعْأَل"، ومثّله بـ: "ضُنْأَك"، ويأتي هنا ابن عصفور لينافح عن سيبويه، وينفي صحة استدراك الزُّبيدي.

وبناء: "فُعْأَل" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

موقف التصريفيين واللغويين: اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "ضُنْأَك" إلى أربعة أقوال:

١/ ضُنْأَك: فُعْأَل، وهو قول الزُّبيدي كما مر، وبه قال ابن القطاع[2] (ت ٥١٥ هـ).

٢/ ضُنْأَك: فُنْعَل، وهو قول ابن عصفور كما تقدم.

٣/ تجويز أن يكون وزن ضُنْأَك: فُعْأَلا وفُنْعَلاً، ومال له أبو حيان[3]، ووافقه السيوطي[4] (ت ٩١١ هـ) ناقلا نص كلامه.

٤/ ضُنْأَك: فُعْلَل، وهو الوزن الوارد في العين[5]، ونقله الأزهري[6]، مع إيراده في المعجمين في مادة: "ضنك"، وهو قول يخالف قواعد التصريف، فلن يعرج عليه البحث.

المناقشة: نص سيبويه على أصالة نون "ضِنَاك" فجعلها "فِعَالاً"[7]، فيكون تركيبه من "ضنك"، وقد نقل ابن عصفور هذا البناء بمثاله[8]، ومن يقول: ضُنْأَك: فُعْأَل، فهو من المادة نفسها بزيادة الهمزة بدل الألف فحسب.

---

(١) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٠٢.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٢٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٦٢.

(٤) المزهر ٢ / ١٣.

(٥) العين ٥ / ٣٠٣ (ضنك).

(٦) تهذيب اللغة ١٠ / ٤١ (ضنك).

(٧) الكتاب ٤ / ٢٤٩.

(٨) الممتع الكبير ص ٦٤.

وابن عصفور يدرك قوة هذا الاحتجاج، ولذا لجأ إلى تعليل صرفيٍّ مشهور، وهو أن الكلمتين ضُنْأَك وضِنَاك من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وقد فسر ابن عصفور مراده هنا بباب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهو أن ((يكون اللفظان في معنًى واحد والأصول مختلفة))، وقال في موضع آخر: أن ((تكون الألفاظ متقاربة وأُصولُها مختلفة))[1].

وهذا التعليل في غير محله هنا، لما نص عليه ابن عصفور نفسه من أن هذا التعليل يُقتصر فيه على الضرورة، حيث يقول: ((باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ قليلٌ جدًّا، لا ينبغي أن يُرتكبَ إلاّ إذا دعت إلى ذلك ضرورة))[2]، ولا ضرورة محوجة هنا إلى نفي أن يكون وزن "ضُنْأَك": فُعْأَلاً، لأنه على الوزنين من أوزان المزيد، يقول ابن مالك: ((باب ذوات الزوائد أوسع مجالاً من باب ذوات التجريد، فهو أحمل لنادر يستعمل))[3].

وعند الرجوع للمعجمات، فلم يجد البحث ضِنَاكًا وضُنْأَكًا إلا في مادة: "ضنك"، وهو مما يقطع بأصالة النون في الكلمتين معا، وهو يصحح قول الزُّبيدي.

وقد رد بعض الباحثين على ابن عصفور قولته بأن وزن ضُنْأَك: فُنْعَلاً، بأن كلامه ((ليس دقيقا، لأن معنى "ضُنْأَك": الناقة العظيمة، والضِّناك: الموثوق الخلق الشديد من الذكر والأنثى، فلا مناسبة بين المعنيين، لذا يمكن أن يكون أصل "ضُنْأَك" هو "ضُنَاك"، فقلبت الألف همزة كما قلبت في "ضألين" و"احمأر"، ومثل هذا القلب يقع كثيرا في كلام العرب، وهو أولى من كثرة التمحل والافتراضات))[4].

---

(١) السابق ص ١٤٦.

(٢) السابق ص ١٦٥.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٠٤.

(٤) حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ٦٢.

وقولة هذا الباحث بالاختلاف في المعنى بين ضُنْأَك وضِنَاك غير صحيحة؛ بناء على ما سبق نقله عن التاج عند بيان معنى اللفظتين، وعلى ما نص عليه ابن عصفور نفسه.

وأما القول بقلب الألف همزة؛ فهو تخريج على القليل، يقول ابن عصفور عن إبدال الهمزة من الألف: ((فأُبدلت من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكنٌ، فِرارًا من اجتماع الساكنين .... وقد كاد يتسع هذا عندهم إلاّ أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس. قال أبو العبَّاس: قلتُ لأبي عثمانَ: أتَقيسُ هذا النحوَ؟ قال: "لا، ولا أقبلُه". بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر ...

وأُبدلت أيضًا من الألف، وإن لم يكن بعدها ساكن، وذلك قليل جدًّا لا يُقاس لقلَّته في الكلام ولا في الضرورة، فقد رُوِيَ أنَّ العجَّاج يَهمِزُ "العالَم" و"الخاتَم"))[1]، ولذا يعلم سر عدول ابن عصفور عن القول بقلب الألف همزة.

ونص أبو حيان[2] على أن القلب ليس بقياس عند النحويين؛ خلافا لأبي الفتح[3] الذي نقله لغة لبعض العرب.

الترجيح: ضُنْأَك فُعْأَل؛ لتعين أصالة النون في جميع معاني هذه الكلمة، والوزن مستدرك على سيبويه، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ، ولا يضير سيبويه هذا؛ فهو إنما دوّن في كتابه ما سمع.

٣ - فَعْيَل - اسما (ضَهْيَأ)

يقول ابن عصفور فيما زيدت فيه الهمزة غير أول: ((وضَهْيَأ؛ لأنهم يقولون في معناه: ضَهْيَاءُ، وحروف ضَهْيَاء الأصولُ إنما هي الضاد والهاء والياء، فكذلك ضَهْيَأ

---

(١) الممتع الكبير ص ٢١٤ – ٢١٦. والحكاية عن أبي العباس المبرد في المنصف ١ / ٢٨١.

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥١.

(٣) ينظر: المحتسب ١ / ٤٦.

المقصور. وأيضًا فإنَّ الضَهْيَأ: المرأة التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثدي لها؛ فهو على هذا مشتق من "ضَاهَيْتُ" أي: شَابَهْتُ، قال تعالى: ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾[1]، فالهمزة على هذا زائدة.

وزعم الزَّجَّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة ضَهْيَأ أيضًا أصليَّةً، وياؤه زائدة، ويكون مشتقًا من "ضَاهَأْتُ" أي: شَابَهْتُ؛ لأنه يقال: ضَاهَيْتُ وضَاهَأْتُ، وهو أولى به؛ لأنَّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها؛ فيكون ضَهْيَاء الممدود عنده من "ضَاهَيْتُ" أي: شَابَهْتُ، وضَهْيَأ المقصور من "ضَاهَأْتُ".

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلاّ أنه يبقى في ذلك إثباتُ **بناءٍ لم يستقرَّ في كلامهم**؛ وذلك أنَّ الهمزة إذا جُعلت أصليَّة والياء زائدة كان وزن الكلمة "فَعْيَلاً"، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاّ أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرْيَم وحِذْيَم.

فإن قلتَ: وكذلك أيضًا جَعْلُ الهمزة زائدةً يؤدِّي إلى بناءٍ غير موجود، وهو "فَعْلأ"؛ ألا ترى أنه لم يجئ منه إلاّ ضَهْيَأ المختلَفُ فيه، والمختلَف فيه لا يُجعل حُجَّة؟ فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدِّي إلى بناء غير موجود، فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر.

فالجواب: أنَّ "فَعْلأ" و"فَعْيَلاً" – وإن كانا بناءين معدومين – ينبغي أن يُحمل منهما على "فَعْلأ"؛ لأنَّ "فَعْيَلاً" يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوَّلَه نحو: حِذْيَم وطِرْيَم؟ ولم يظهر منهم ذلك في "فَعْلأ"؛ لأنهم لم يجتنبوا "فَعْلأ" كما فعلوا ذلك بـ"فَعْيَل".

---

(١) سورة التوبة من الآية ٣٠. وهذه قراءة غير عاصم من الأربعة عشر، وأما عاصم فيقرأ: ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بالهمز. ينظر: السبعة ص ٣١٤، والنشر ٢ / ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٩٠، ومعجم القراءات ٣ / ٣٧١.

فثَبَتَ إذًا أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعَى فيه أنه "فَعْلاَءُ"، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة، لا ثاني لها.

وأيضًا فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة ضَهْيَأ بضَهْيَاء الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خِلافها – وهو "ضَاهَأْتُ" –؛ فلذلك كان هذا المذهب باطلاً))[1].

التأصيل: نص سيبويه على أن "ضَهْيَأ" مما زيدت فيه الهمزة غير أول؛ قائلا: ((وكذلك الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت؛ فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأ؛ لأنك تقول: ضَهْيَاء، كما تقول: عَمْيَاء))[2]؛ فتكون "ضَهْيَأ" على زنة: "فَعْلأ".

وأقول: سبق لسيبويه النص على أن وزن: "ضَهْيَأ": "فَعْلأ"؛ ولكن النص وقع فيه تحريف شديد في طبعة الأستاذ: هارون (ت ١٤٠٨هـ)؛ فقد ورد النص هكذا: ((وتلحق الهمزة غير أول؛ وذلك قليل، فيكون الحرف على فَعْلَى، وذلك نحو: ضَهْيَا صفة، وضَهْيَا اسم))[3]، ووقع في طبعة بولاق تطبيع غير يسير، فأثبت النص هكذا: ((... فيكون الحرف على فَعْلاٍ، وذلك نحو: ضَهْيَاٍ صفة، وضَهْيَاٍ اسم))[4]، ومنه يظهر أن نص الأستاذ: هارون تصويب لما في طبعة بولاق، ولكنه تصويب أبعد النجعة؛ فلا علقة بين زيادة الهمزة وفعلى !.

وقد ورد النص مستقيما صحيحا في طبعة باريس؛ ففيها: ((... فيكون الحرف على فَعْلاٍ، وذلك نحو: ضَهْيَأٍ صفة، وضَهْيَأٍ اسم))[5].

---

(١) الممتع الكبير ص ١٥٥ و١٥٦.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٥.

(٣) السابق ٤ / ٢٤٨.

(٤) الكتاب طبعة بولاق ٢ / ٣١٧.

(٥) الكتاب طبعة باريس ٢ / ٣٢٥.

ومما يسجل هنا أن سيبويه لم يحتج لزيادة الهمزة في "ضَهْيَأ"، بأنه ليس في الكلام "فَعْيَل"، وإنما انصرف إلى الاستدال بزيادتها في ضَهْيَاء التي هي مثل: عَمْيَاء (فَعْلاء)، فحسب.

وكذا فعل سيبويه عن كلامه عن يَهْيَرٍ (مخفّفًا من يَهْيَرٍّ) حيث نص على زيادة يائه، وانصرف إلى تنظيره بما زيدت الهمزة في أوله نحو: أفْكل[1]، مع نصه عند حديثه عن "يَهْيَرٍّ" في الصحيفة نفسها على أنه ((ليس في الكلام فَعْيَلٌ))، فسيبويه لم ينف وجود "فَعْيَلٍ".

وذهب الزجاج[2] (ت ٣١١ هـ) إلى تجويز أن تكون الياء هي الزائدة والهمزة أصلية، وابن عصفور هنا يحاول رد هذا القول المخالف لقول سيبويه.

وعلى الرغم من تناقل المصادر[3] لتجويز الزجاج زيادة الياء إلا أن الزُّبيدي لم ينقله، بل نص على أن ضَهْيَأ مزيد بالهمزة في كلامه عن زيادة الهمزة[4]، ونقله في نص سيبويه في باب لحاق الهمزة في الثلاثي[5]، وسيحاول البحث تعليله.

وأغلب كلام ابن عصفور منقول من كلام ابن جني في سر الصناعة، مع زيادته عليه الاحتجاج بأن بناء "فَعْيَل" لم يستقرّ في كلام العرب، ومناقشته احتجاج الزجاج في الاشتقاق الذي سلمه ابن جني، وفي عبارة ابن عصفور بسط للمسألة الواردة مجملة عند ابن جني.

---

(١) الكتاب ٤ / ٣١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٤٣.

(٣) ينظر مثلا: شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤، ومختار التذكرة ص ٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٨.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٧٤.

(٥) السابق ص ١٠١.

وبناء: "فَعْيَل" اسما وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

موقف التصريفيين واللغويين: اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "ضَهْيَأ" إلى خمسة أقوال:

١/ ضَهْيَأ: فَعْلأ، وهو قول سيبويه، وبه قال ابن السراج[١] (ت ٣١٦ هـ)، وأبو علي الفارسي[٢]، والزمخشري[٣] (ت ٥٣٨ هـ)، وابن الحاجب[٤] (ت ٦٤٦ هـ).

وجمهرة المعجميين على إيراد ضَهْيَأ في: ضهي[٥]، ومفاد صنيعهم زيادة الهمزة في "ضَهْيَأ".

٢/ ضَهْيَأ: تحتمل "فَعْلأ" و"فَعْيَلاً"، وهو قول الزجاج، وجوّزه النحاس[٦] (ت ٣٣٧ هـ)، والسيرافي[٧]، وابن القطاع[٨]، وهو مؤدّى صنيع الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) الذي أورد "ضَهْيَأ" في: ضهأ وضها (ضهي)[٩].

٣/ جواز الوزنين، وترجيح فَعْلأ، وهو قول الرضي[١٠].

٤/ ضَهْيَأ: فَعْيَل قولا واحدا، وهو قول د. محمد الدالي[١١].

---

(١) الأصول ٣ / ١٨٧. وفيه: ((فعلاء مقصورا ... ضهياء))، تحريف.
(٢) ينظر: التكملة ص ٥٥٦.
(٣) ينظر: المفصل ص ٥٠١.
(٤) الشافية ص ٧١.
(٥) ينظر: العين ٤ / ٧٠ (ضهي)، وتهذيب اللغة ٦ / ٣٦٠ (ضهى)، والصحاح ٦ / ٢٤١٠ (ضهى)، والمحكم ٤ / ٣٦٨ (ضهي)، ولسان العرب ١٤ / ٤٧٨ (ضها).
(٦) إعراب القرآن ٢ / ٢١٠.
(٧) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥، و٣٨٥.
(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢١٣.
(٩) ينظر: القاموس المحيط ١ / ١١١ (ضهأ)، و ٢ / ١٧١٢ (ضها).
(١٠) شرح الشافية ٢ / ٣٣٨ و٣٣٩.
(١١) الحاشية الواردة ص ٣٩٤ من الاستدراك للباقولي.

٥ / ضَهْيَأ: فَعْلَل، وضَهْيَأة: فَعْلَلة، وهو قول ابن السكيت[١] (ت ٢٤٤ هـ)، ونقله محقق الممتع في الحاشية وسكت عنه، وتعقبه في تحقيقه لكتاب ابن السكيت.

ونسبه التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) لبعض نحاة بغداد حيث يقول عقب نقل قول يعقوب: ((ليس عند البصريين كما قال، وأهل الكوفة يتسامحون في ضبط أوزان الكلام. وقد رأيت لبعض النحويين البغداديين مثل ذلك، وزعم أن "ضَهْيَأة" فَعْلَلة))[٢].

وهو قول لا تذكره المصادر ولا تعرّج عليه إلا على سبيل الافتراض العقلي[٣]، ولذا أنكره بعض الباحثين[٤]، والصواب هو ما سبق نقله بأن القول مقول، وإن كان بخلاف قواعد التصريف، ولذا فلن يعرج عليه البحث.

المناقشة: نص ابن دريد[٥] (ت ٣٢١ هـ) على أن "فَعْيَلاً" لم يرد في كلام العرب إلا مصنوعا، ونقله عن الخليل (ت ١٧٥هـ)، وفي العين: ((ضَهْيَد كلمة مُوَلَّدة؛ لأنَّها على بناء فَعْيَلِ، وليس فَعْيَل من بناء كلام العرب))[٦]، فيكون هذا معضِّدا لقول ابن عصفور بأن "فَعْيَلاً" بناء لم يستقرّ في كلام العرب.

وأقول: لعل هذا الكلام هو الذي حدا بالزُّبيدي إلى عدم ذكر هذا الوزن، أو التعريج على تجويز الزجاج. والله أعلم.

---

(١) الألفاظ ص ٢٥٢. وينظر: كنز الحفاظ ص ٣٦٧ و٣٦٨.

(٢) كنز الحفاظ ص ٣٦٨. وفيه: ((ضَهْيَأةٌ)).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٨، والدر المصون ٦ / ٤٠.

(٤) ينظر: نقد ابن عصفور ص ١٨٠ و١٨١.

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٤٠ و٤١.

(٦) العين ٢ / ٢٨٣ (هملع).

وأما قولة ابن عصفور: ((وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاّ أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرْيَم وحِذْيَم))، فقد نقلها عن ابن جني في سر الصناعة، ولكن ابن عصفور بتر النص ليصح له ويستقيم رد "فَعْيَل"، وذلك أن ابن جني يقول عن رأي الزجاج: ((وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء؛ إلا أنه ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء، إنما هو فِعْيَل بكسرها نحو: حِذْيم وطِرْيم وغِرْيِن[1]، ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبتا، إنما حكاه قوم شاذا))[2].

ولم يتعقب ابن جني رأي أبي إسحاق بغير هذا، وفرق بين نص كلام ابن عصفور الذي يفهم منه أنه لم يرد في لسان العرب "فَعْيَل"، ونص ابن جني الذي يدل على ورود ذلك عن العرب شاذًا.

وما نص عليه ابن جني هو الصحيح؛ لا ما نص عليه ابن عصفور، يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): ((ليس في كلام العرب فَعْيَلٌ إلا حرفان: ضَهْيَد: الرجل الصلب، وصَهْيَد: موضع))[3].

وقال الصغاني (ت ٦٥٠ هـ) في ضَهْيَد اسم موضع ورواه بالصاد أيضا: ((وهو من الأبنية التي فاتت سيبويه))[4].

ويقول السيرافي عقب إيراده رأي أبي إسحاق واحتجاجه: ((وليس في الكلام فَعْيَل إلا هذا الذي ذكره، وحرف آخر في كتاب العين وهو مما ينكر))، وهو يقصد: ضَهْيَدًا،

---

(١) قال سيبويه (الكتاب ٤ / ٣٧٦): ((وأما فِعْيَلٌ مثل حِذْيَمٍ فبمنزلة فَيْعَلٍ، إلا أنك تكسر أول حرف فيه)).

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٨ و١٠٩.

(٣) ليس في كلام العرب ص ٢٩٣.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٢ / ٢٧٣ (ضهد). ونقله الزبيدي في تاج العروس ٨ / ٣١٧ (ضهد).

وقد سبق نقله عن العين، وسبق تسليم ابن خالويه به، وزيادته صَهْيَدًا (اسم موضع)، على أن السيرافي عاد ونص على أن ضَهْيَدًا مصنوع[1].

ونص الزَّبيدي على استدراك: عَتْيَد وضَهْيَد (أو هو بالصاد)، ونص على حمل بعضهم مريم عليه إن كان عربيا، وكذا مَدْين[2].

وأقول: قال ابن جني عن عَتْيَد وضَهْيَد: ((كلاهما مصنوع))[3]، وهو يناقض قوله المتقدم عن مذهب أبي إسحاق في "ضَهْيَأ".

ونقل ابن عصفور عن ابن جني أنهما مصنوعان، وأنه لا يثبت بهما "فَعْيَل"[4].

وأما مريم ومثلها مَدْين؛ فقد نص الجمهور[5] على أنهما "مَفْعَل". قال أبو علي: ((فأما العين في مريم ومَدْين؛ فعينان صحتا شاذتين كما شذ التصحيح في مَزْيَد، ولو كانتا زائدتين والميم أصلا لكسرت الصدر كما كسرت في عِثْيَر))[6].

ونقل أبو حيان[7] أن من النحويين من يقول بأصالة ميم مريم وزيادة الياء، ويثبت فَعْيَلاً.

وقد علق محققو شرح الشافية على قول الرضي بأن في القول بزيادة ياء مريم وأصالة الميم تكون ((الزنة فَعْيَلاً، وهي خارجة عن الأوزان))[8]؛ قائلين: إنه قد سمع

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٥.

(٢) ينظر: تاج العروس ٨ / ٣١٧ (ضهد)، و٣٨ / ٤٧٨ (ضهي).

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٦.

(٤) ينظر: الممتع الكبير ص ٦٥.

(٥) ينظر: مختار التذكرة ص ٢٤٦، والمصادر التي بحواشيه.

(٦) التكملة ص ٥٥٨.

(٧) البحر المحيط ١ / ٤٦٥.

(٨) شرح الشافية ٢ / ٣٩٢.

"عَثْيَر"، وبه يثبت "فَعْيَل"؛ إلا أن يكون مقلوب عَيْثَر[1]؛ ومنه يعلم مقدار التناقض الوارد فيما جاء على "فَعْيَل".

وقد نص الأصولي النظار الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) على أن ضَهْيَدًا وإن نفاه السيرافي فقد أثبته غيره، وأن الياء محتملة في مريم، وأن المسألة باقية في معرض الاجتهاد[2].

ومن خلال ما تقدم عرضه يظهر مقدار الخلاف في وجود النظير الذي يجسّر أن تكون "ضَهْيَأ" على زنة: "فَعْيَل" خلافا لما يذهب له ابن عصفور من أنه غير موجود.

وقد أحس ابن عصفور بإمكان ورود هذا على قوله؛ فزاد مناقشة أبي إسحاق في استدلاله بالاشتقاق من "ضَاهَأْتُ".

ومناقشة ابن عصفور للاشتقاق الذي احتج به أبو إسحاق، ودعواه بأنه اشتقاق باطل، من غرائب كتابه، وفيها من مجانبة الصواب ما لا يخفى، وبيان ذلك من وجوه:

١/ كيف يظن ابن عصفور بأبي إسحاق أن يجوّز هذا الوزن مخالفا لسيبويه؛ دون ثبت من الاشتقاق الواضح الصريح ؟

وقد سلّم السيرافي[3] وابن جني وغيرهما[4] لأبي إسحاق صحة دليله، والحق أحق أن يتبع، فدلالة الاشتقاق أقوى أدلة الزيادة، وهي هنا واضحة جلية.

٢/ دعوى ابن عصفور أن أبا إسحاق استدل بشيء آخر (وهو ضَاهَأْتُ)؛ فيها مغالطة صريحة، وذلك أن أبا إسحاق يجوز أن تكون "ضَهْيَأ" أصلية الهمزة، ويستدل على ذلك بورود ضَاهَأْتُ المهموز، وهو استدلال صحيح.

---

(١) تنظر: الحاشية ١ من شرح الشافية ٢ / ٣٩٢. وينظر: تاج العروس ١٢ / ٥٢٧ (عثر).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٨ / ٣٧٧ و٣٧٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥، و٣٨٥.

(٤) ينظر مثلا: المقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٩ و١٢٠٠، وشرح المفصل ٦ / ١٢٨.

٣/ دعوى ابن عصفور أن أبا إسحاق استدل بضَاهَأتُ، وهو مخالف لضَهْيَأ، دعوى غير صحيحة جملة وتفصيلا، وذلك أن استدلال أبي إسحاق بضَاهَأت المهموز، إنما كان لموافقته ضَاهَيْتُ في المعنى، وهو المشابهة، ولا يخفى أن المرأة التي لا تحيض قد شابهت الرجل، وهو ما قرر عليه السيرافي[١] كلام أبي إسحاق.

وكون ضَاهَأت بمعنى ضَاهَيْتُ مما أجمع عليه المعجميون، يقول الجوهري (ت ٤٠٠ هـ): ((والمُضاهاة: المشاكلة، تهمز ولا تهمز))[٢]، ويقول الفيروزآبادي: ((والمضاهأة: المضاهاة))[٣]، وقرره الزَّبيدي[٤].

وعلى النقيض تماما من قولة ابن عصفور ما يذهب له د. محمد الدالي من أن ((القول الصحيح الذي ينتهي له النظر في ضَهْيَأ أنه على زنة: "فَعْيَل"، من مادة: ض هـ ء))[٥]، وسلّمه بعض الباحثين[٦].

والبحث لا يوافق ابن عصفور، ولا يوافق من يقول: إن ضَهْيَأ: فَعْيَل قولا واحدا، بل يذهب البحث إلى تجويز القولين جوازا مستوي الطرفين، لوجود ضَاهَيْتُ من مادة: "ضهي"، وضَاهَأتُ من مادة: "ضهأ"، دالين على المشابهة، مما يصح اشتقاق "ضَهْيَأ" منهما معا.

وأما استدلال د. الدالي بورود الفعل ضَهْيَأ، حيث يقال: ضَهْيَأ الرجل أمره: إذا مرّضه ولم يصرمه، وهو نصٌّ بكون الهمزة لاما، وهو مستنده في القطع بتعين أصالة الهمزة،

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٤٤ و١٤٥ و٣٨٥.

(٢) الصحاح ٦ / ٢٤١٠ (ضهى).

(٣) القاموس المحيط ١ / ١١١ (ضهأ).

(٤) ينظر: تاج العروس ١ / ٣٢٢ (ضهأ)، و٣٨ / ٤٧٧ و٤٧٨ (ضهي).

(٥) حاشيته الواردة ص ٣٩٤ من الاستدراك للباقولي.

(٦) تنظر: الحاشية رقم ٥ من مختار التذكرة ص ٢٦٤.

فهو استدلال غير مسلم، لأنه في غير محل النزاع، إذ محل النزاع فيما دل على المشابهة، لا فيما دل على غيرها.

الترجيح: ضَهْيَأ تحتمل أن يكون وزنها: "فَعْلاً" و"فَعْيَلاً" معا، لوجود المادة اللغوية التي يصح الاشتقاق منها غير مهموزة "ضهي"، ومهموزة "ضهأ"، وعلى القولين فهما وزنان قليلان جدا، بل هما نادران.

٤ - فَعْيَلَ - فِعْلاً (طَشْيَأ ورَهْيَأ)

قال ابن عصفور: ((وكذلك قولهم: طَشْيَأ رأيُه ورَهْيَأ إذا خَلَّط، لا حُجَّة فيه على إثبات "فَعْيَلَ"، بل يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في: يَسْتَعُور، لئلاّ يؤدِّي إلى إثبات **بناء لم يستقرَّ في كلامهم**، وهو **"فَعْيَلَ"**.

والآخر: أن يكون أصله: رَهْيَا وطَشْيًا[1]، على وزن "فَعْلَى" كـ"قَلْسَى"، ثمّ أُبْدِلتِ الهمزة من الألف))[2].

التأصيل: لم يذكر سيبويه بناء: "فَعْيَلَ" في أوزان الفعل الثلاثي المزيد بحرف[3]، واستدركه الزُّبيدي[4]، ومثّله بـ: طَشْيَأ ورَهْيَأ، ونقل ابن جني عن أبي علي أن "رَهْيَأ" على زنة: فَعْيَلَ، ووافقه[5]، وابن عصفور هنا يحاول أن يرد هذا الاستدراك.

وبناء: "فَعْيَلَ" هنا وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في كلام العرب".

---

(١) كذا، والصواب: طشيى ورهيى، وتكون مثل: سلقى، وقد نظرها ابن عصفور بـ: "قلسى".

(٢) الممتع الكبير ص ١١٩.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٣٩١ – ٣٩٥، و٤٠٣.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٣٣٤.

(٥) ينظر: المنصف ١ / ٨٩، و١٠٧.

موقف التصريفيين واللغويين: اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: رَهْيَأَ، ومثله: طَشْيَأَ، إلى قولين:

١/ فَعْيَلَ، وهو قول الزُّبيدي، وابن جني[١]، ونقله عن الفارسي[٢]، وهو مختار ابن مالك – ومثله: بعَذْيَطَ[٣] –، وابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) – وزاد على أبيه الفعلين الآنفين[٤] –، واللبلي[٥] (ت ٦٩١ هـ)، والرضي[٦].

ومال له أبو حيان[٧]، والشاطبي[٨].

وهو قول الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد[٩] (ت ١٣٩٢هـ)، والشيخ: محمد عضيمة[١٠] (ت ١٤٠٤هـ).

٢/ فَعْلَلَ أو فَعْلَى في الأصل، ثم أبدلت الألف همزة، وهو قول ابن عصفور.

المناقشة: وقع في كلام ابن عصفور هنا مغالطة غير يسيرة، وذلك أن الكلام عن الفعلين: طَشْيَأَ ورَهْيَأَ، واللذان يحتملان أن يكونا على وزنين هما:

أ– فَعْلَلَ مثل: دَحْرَجَ.

---

(١) المنصف ١ / ٨٩. وينظر: ١ / ١٠٩.

(٢) السابق ١ / ١٠٧، و١١٠.

(٣) لامية الأفعال ص ١٨٦. وفيها: ((غَدْيَطَ))، تطبيع.

(٤) شرح لامية الأفعال ص ٧٥. وينظر: ص ١٤٦.

(٥) بغية الآمال ص ٩٥.

(٦) شرح الشافية ١ / ٦٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ١٧٠.

(٨) المقاصد الشافية ٨ / ٣٧٩.

(٩) ينظر: دروس التصريف ص ٣٧، و٤٤.

(١٠) ينظر: المغني في تصريف الأفعال ص ٦٨.

ب- فَعْيَلَ (فعل ثلاثي مزيد بالياء بين العين واللام)، وهو مستدرك على سيبويه، على ما سبق بيانه

وابن عصفور حاد عن مناقشة الكلام في الفعل، وأتى بنقاش يخص الاسم لا الفعل، ثم حاول أن يبين أن الفعل يحتمل حصول إبدال فيه.

وقد وقع في كلام ابن عصفور عدة مغالطات بيانها ما يأتي:

١/ قول ابن عصفور: الياء تكون أصلا في بنات الأربعة؛ قول غير صحيح، فالياء فيما نص عليه التصريفيون لا تكون أصلا في بنات الأربعة من الأسماء إلا في المضاعف[١]، وهو ما نص عليه ابن عصفور في قوله: ((الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلاّ أن يشِذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه، أو في مضاعف بنات الأربعة))[٢]، وقوله: ((وكذلك الياء لم تجئ أصلاً فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرفٍ إلاّ في يَسْتَعُورٍ، وفي ألفاظ قليلة نبَّهنا أيضًا عليها في الأبنية))[٣]، وتسليمه بذاك في قوله في يَسْتَعُورٍ: ((وجعلُها أصليَّةً يؤدِّي أيضًا إلى الخروج عمَّا استقرَّ للياء من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلاّ في باب: ضَوْضَيْتُ[٤]))[٥]، وقوله: ((إذ قد قام الدليل على أنَّ الواو والياء يكونان أصلين في مضاعفات بنات الأربعة، نحو: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَى، والذي شَذَّ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصليَّة، نحو: يَسْتَعُور))[٦]، وفي هذه القولة خلط من جهة أخري سيبين لاحقا.

---

(١) ينظر مثلا: المقتضب ١ / ١٠٩، والتكملة ص ٥٥٩، والمنصف ١ / ٣٥، والمقتصد في شرح التكملة ٢ / ١١٩٨ و١١٩٩، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣١، واللباب ٢ / ٢٦٣، وشرح المفصل ٩ / ١٠٩.

(٢) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٣) السابق ص ٣٧٥.

(٤) نبه محقق الممتع إلى أن الصواب: حيحيت.

(٥) الممتع الكبير ص ١٩٢ و١٩٣.

(٦) السابق ص ١٩٢.

وقال أبو حيان: ((ولا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضعف نحو: حَيْحَى، وصِيصِيَة، ولا في بنات الخمسة إلا ما شذ، وهو يَسْتَعُور، فالياء أصل على الصحيح))[1].

٢/ تنظير ابن عصفور بـ: يَسْتَعُور، تنظير في غير محله من ثلاثة وجوه:

أ- أن التنظير بأصالة ياء الاسم "يَسْتَعُور" لا يستقيم في الاحتجاج على أصالة ياء الفعل، بل العكس هو الصحيح؛ فيستدل بأصالة أو زيادة الحرف في الفعل دلالة على أصالة أو زيادة الحرف في الاسم، يقول سيبويه: ((فما اشْتُقّ مما فيه الواو – وهو ملحق ببنات الأربعة – فذهبت فيه الواو؛ فنحو قولك في الشّوْحَط: شَحَطْتُ ...))[2]، ويقول: ((وأما جُنْدَب فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: جَدُبَ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه))[3].

وذلك أن ((الأسماء أخفُّ من الأفعال، وأحمَل للزيادة))[4]، ونص ابن جني على أن الاسم ((أحمل للزيادة في آخره))[5].

ب- أن يَسْتَعُورًا وقعت فيه الياء أولا؛ يقول سيبويه: ((وأما يَسْتَعُور فالياء فيه بمنزلة عين عضرفوطٍ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولا؛ إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد))[6]، وطَشْيَأ ورَهْيَأ وقعت فيهما

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٠. وفيه: ((صَيْصَيَة)).

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٤.

(٣) السابق ٤ / ٣٢١.

(٤) السيرافي النحوي ص ٢١٠، والمخصص ٤ / ٣١٤، وشرح المفصل ٦ / ٤٨.

(٥) الخصائص ١ / ٢٣٦.

(٦) الكتاب ٤ / ٣١٣.

الياء غير أول، فالتنظير ليس مستقيما في موضع الياء، وينبني عليه الحكم على الياء بالأصالة أو عدمها.

وكان المتعين على ابن عصفور – وهو يرى تسليم ابن جني بورود رَهْيَأ شاذًّا – أن يأتي بتنظير صحيح من الأفعال وقعت فيه الياء أصلية غير أول؛ فينظِّر به.

ج– أن يَسْتَعُورًا مما كانت فيه الياء أصلا على مذهب الجمهور[1] لتصدرها في بنات الخمسة لا في بنات الأربعة، والفعل لا يكون من بنات الخمسة اتفاقا.

وقد حكم ابن عصفور على يَسْتَعُور بالشذوذ في قوله: ((إذ قد قام الدليل على أنَّ الواو والياء يكونان أصلين في مضاعفات بنات الأربعة، نحو: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَى، والذي شَذَّ من غير المضاعف، فجاءت الياء فيه أصليَّة، نحو: يَسْتَعُور))[2]، وفيه خلط يَسْتَعُور الخماسي المزيد بالواو[3] بالرباعي المضاعف؛ وهو غير مستقيم، وقد نبه محقق الممتع[4] على أن يَسْتَعُورًا خماسيٌّ.

٣/ دعوى ابن عصفور هنا أن الياء في طَشْيَأ ورَهْيَأ غير زائدة؛ يعارضه نصه هو نفسه على أن الياء إذا صحبت ثلاثة أصول فهي زائدة؛ حيث يقول: ((وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة))[5]، ويقول أبو حيان: ((والياء إن كان معها ثلاثة أصول فزائدة))[6].

---

(١) يذهب ثعلب وابن دريد إلى أن وزن يَسْتَعُور يَفْتَعُول؛ فيكون من مزيد الثلاثي. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٥، وفوائت كتاب سيبويه ص ٩٤، والخصائص ٣ / ٢١٥. وقول ابن دريد في جمهرة اللغة ٢ / ١٢٢٢.

(٢) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٣) نص ابن عصفور (الممتع الكبير ص ١١٣) على أن يَسْتَعُورًا: فَعْلَلُول.

(٤) الحاشية ١ ص ١١٩ من الممتع الكبير.

(٥) الممتع الكبير ص ١٩٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٠.

٤ / قولة ابن عصفور إن أصل طَشْيَأ: طَشْيَى مثل: سَلْقَى، ((ثم أبدلت الهمزة من الألف))، محاولة منه لجعل الياء أصلا، وقولته برمتها غير مسلّمة من ثلاثة أوجه، وهي:

أ– أنها دعوى دون دليل؛ فلم يُسمع "رَهْيَأ" إلا مهموزا[١]، وكذا "طَشْيَأ" الذي ورد في بعض المعجمات[٢] دون بعض[٣]، وفي بعضها: "شَطْيَأ"[٤].

ب– أن فيه مخالفة النظير[٥] الذي زيدت فيه الواو أخت الياء (فَعْوَلَ)، وهو قولهم: هَرْوَل، وجَهْوَر، ودَهْوَر[٦].

قال ابن جني في تعليل مذهب أبي علي في كون "رَهْيَأ" على زنة: فَعْيَلَ: ((ولأنه رأى الياء في رَهْيَأ في موضع الواو من جَهْوَرَ وسَرْوَلَ))[٧].

ج– أن المطرد (بحسب استقراء البحث) في ألف الإلحاق أن لا تبدل همزة، فلم يقولوا في سلقى: سلقأ، وكذا ما كان مثله، وما جاء من جميع ذلك بزيادة مع ألف الإلحاق نحو: تسلقى واسلنقى، وقد نقل أبو عبيد[٨] (ت ٢٢٤ هـ) عن الأحمر (ت ١٩٤ هـ)

---

(١) الهمز لأبي زيد ص ٧، ونقله عنه في المنصف ١ / ١٠٦ و١٠٧.

(٢) تهذيب اللغة ١١ / ٣٩٢ (طشأ) نقلا عن الليث.

(٣) في العين ٦ / ٢٧٧ (طشأ): ((طشأ الرجل أمره)) فحسب، وأشار محققا العين لنقل التهذيب الآنف، و"طشيأ" ورد في مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص ٢٥٤ (طشأ، وينظر: تعليقة محققه)، ونقله عن صاحب العين ابن سيده في المخصص ٣ / ٣٦٣. ولا أثر للفعلين "طشأ" أو "طشيأ" بمعنى رهيأ في العباب ١ / ٨٤ (طشأ).

(٤) المحكم ٨ / ٨٦ (شطأ)، ولسان العرب ١ / ١٠٠ (شطأ)، والقاموس المحيط ١ / ١٠٩ (شطأ). وتاج العروس ١ / ٢٨٣ (شطأ). ولا أثر له في العباب ١ / ٧٣ (شطأ). وليس في هذه المصادر أثر للفعل "طشيأ".

(٥) ينظر: المنصف ١ / ١٠٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨٦، والتصريف للمازني (المنصف ١ / ٣٨، و٨٤)، والمنصف ١ / ٨٥.

(٧) المنصف ١ / ١٠٧.

(٨) الغريب المصنف ٣ / ٦٨٣ و٦٨٤ .

الهمز في: احبنطى، واجلنظى[1]، واطلنفى[2]؛ فيكون نادرا في بابه، ونقله ابن سيده عن أبي عبيد – والصواب ما تقدم –، وتعقبه قائلا: ((ولم يحكِ أحدٌ هذا غيرُ أبي عبيد، اللهم إلا أن يكون على التخفيف الذي ليس بِبَدَلِيٍّ))[3].

وعليه تكون قولة ابن عصفور من الحمل على النادر، والحمل على القليل بزيادة الياء أولى من الحمل على النادر؛ على ما هو مقرر في هذه الصناعة من أن ((النادر لا حكم له))[4]. والله أعلم.

٥ / قولة ابن عصفور: ((ثم أبدلت الهمزة من الألف)) فيها إضافة إلى ما تقدّم أن الإبدال قليل جدًّا لا يقاس عليه بحسب ما تم نقله عن ابن عصفور عند الكلام عن ضُنْأَك (فُعْأَل)، وكذا مخالفة ما نص عليه ابن عصفور نفسه من أن الأصل في الهمزة ((أن يوقف فيها مع الظاهر، ولا يدعى أنها مبدلة))[5]، ولما قرره من أن الأصل عدم الإبدال ((إذا لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع))[6]، وأنه لا ينبغي الخروج ((عن الظاهر بغير دليل))[7]، وقد قال ابن جني: ((لا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل))[8]، ولا دليل هنا.

---

(١) ينظر: تاج العروس ١ / ١٧٩ (جلظأ). وفي ٢٠ / ٢١٢ (جلنظ) نقله عن الجوهري (الصحاح ٣ / ١١٧١ – جلظ).

(٢) المخصص ٤ / ٢٠٨. ولم يعزه في المحكم ٩ / ٢٦٠ (طلفأ).

ونقله الجوهري (الصحاح ١ / ٦١ – طلفأ) عن أبي زيد، ونقله الزبيدي (تاج العروس ١ / ٣٢٨ – طلفأ) عن ابن دريد (جمهرة اللغة ٢ / ١٠٨٨).

(٣) المخصص ٤ / ٢٠٨.

(٤) الأشباه والنظائر (ط مجمع اللغة) ١ / ٦١٧.

(٥) الممتع الكبير ص ١٦٠.

(٦) السابق ص ٢٦٢.

(٧) السابق ص ٣٧٤.

(٨) المنصف ١ / ١٤٣.

٦ / وجود دلالة الاشتقاق في قولهم: رجل طُشَأَة، ولو كانت الياء أصلا لقالوا: طُشْيَأَة، وأنه يلزم من كلام ابن عصفور إثبات بناء مستدرك في الفعل، وهو فَعْلأ، وزيادة الهمزة غير أول[1].

الترجيح: طَشْيَأ ورَهْيَأ على وزن: "فَعْيَل"، لأن الياء إذا صحبت ثلاثة أصول فهي زائدة، ولوجود النظير في الواو أخت الياء، وهو قول العرب: هَرْوَل وجَهْوَر على وزن: "فَعْوَلَ"، والقول بغير الزيادة في طَشْيَأ ورَهْيَأ غير مستقيم على ما تقدم بيانه، ولأن فيه الخروج عما استقر في كلام العرب من كون الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة على ما تقدم نقله عن ابن عصفور نفسه.

و"فَعْيَلَ" في أبنية الإلحاق في الفعل بناء مستدرك على سيبويه، ومن حفظ زيادة الياء حجة على من لم يحفظ.

على أن كلام سيبويه عن "جَهْوَرَ" لا ينفي أنه إذا جاء مثله بالياء أن وزنه: "فَعْيَلَ". والله أعلم.

٥ - فُنَاعِل (كُنَادِر)

قال ابن عصفور: ((وأمَّا كُنَادِرٌ فـ"فُعَالِلٌ" كعُذَافِر، فيكون موافقًا لكُدُرٍّ في المعنى، مخالفًا له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ، وهذا أولى من إثبات "فُنَاعِل"؛ لأنه **لم يستقرَّ في كلامهم**))[2].

التأصيل: استدرك الزُّبيدي[1] على سيبويه بناء: فُنَاعِل، ومثّله بـ:كُنَادِر، وابن عصفور هنا يحاول أن يرد هذا الاستدراك.

---

(١) ينظر: حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ١٦٢ و١٦٣. وينظر: ما سطره د. الدالي في حواشي الاستدراك (وهو أسبق نشرا) ص ٣٩٦. وأقول: الكلام هنا مما سبق له ابن جني (المنصف ١ / ١١٠ و١١١).

(٢) الممتع الكبير ص ٨٣.

ونقلَ كنادرًا في فوائت سيبويه ابن جني[٢] دون نص على الوزن؛ لوضوحه.

وقد وسم ابن عصفور بناء: "فُنَاعِل" بأنه لم يستقرّ في كلام العرب.

موقف التصريفيين واللغويين: هذه المسألة – وإن لم يعرِّج على ذلك الزُّبيدي، ومثله ابن عصفور – مبنية على إثبات بناء: "فُنْعُل"، نحو: كُنْدُر، فسيبويه ينص على أن وزن كُنْدُر: فُعْلُل[٣]، ومع هذا يأتي الزُّبيدي فيستدرك كُنَادِرًا (فُنَاعِلاً) على سيبويه.

ومن غريب صنيع الزُّبيدي هنا قوله: ((وفُنْاعِل: قالوا: حمارٌ كُنْادِرٌ وكُدُرٌّ وكُنْدُرٌ للغليظ))[٤]، إذ المتعين عليه بناء على قوله: إن كُنَادِرًا فُنَاعِل أن يستدرك على سيبويه فُنْعُلاً بزيادة النون بين الفاء والعين المضمومتين، والذي لم يذكره سيبويه في تعداده لأبنية الاسم الثلاثي الذي لحقته النون ثانية بين فائه وعينه[٥]، وتبعه الزُّبيدي[٦]! بل إنه جعل كُنْدُرًا رباعيًّا في مختصر العين قائلا: ((والكُنْدُر والكُنَادِر: الرَّجُلُ القَصِيرُ))[٧]! فوافق العين في عده في الرباعي، على الرغم من جعله "عُنْظُبا" في الثلاثي خلافا لما في العين من جعله في الرباعي[٨]!

---

(١) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٥٣.

(٢) الخصائص ٣ / ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٨.

(٤) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٥٣. وينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ص ١١٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٦٩.

(٦) ينظر: كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٦ – ٢٠٩.

(٧) مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص ٩٣.

(٨) العين ٢ / ٣٢٧، ومختصر العين (رسالة الحميد) ص ١٧٨. وينظر: تعليق محققه.

ومن اللغويين والتصريفيين من يرى أن نون كُنْدُر زائدة، فالوزن: فُنْعُل، ومنهم من يرى أن النون أصلية، فالوزن: فُعْلُل، وهو رأي ابن عصفور في الأبنية[1] وهنا، ومنهم من يجوز الوزنين، وسيأتي بيان ذلك تفصيلا عند بيان موقف التصريفيين واللغويين.

ويظهر من عدم إيراد ابن خالويه[2] لكُنَادِر فائتا على سيبويه أنه يرى أصالة نونه موافقة لسيبويه.

وممن يجوز أن يكون "كُنْدُر": "فُنْعُلاً" السيرافي، واستدل له بورود كُدُرٍّ[3]، ومثله فعل ابن سيده[4]، وهنا يحاول ابن عصفور الجواب عن هذا الاحتجاج بكونهما من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

وأما عن "كُنَادِر" فقد أورده ابن جني[5] في الأبنية الفائتة لسيبويه، ثم رد استدراكه بأن النون فيه أصل[6]، ولم يعرض لما عرض له ابن عصفور.

ومن الغريب هنا أن يسقط "كُنَادِر" من الجدول الذي وضعه محقق فوائت كتاب سيبويه، والذي أورد فيه مستدركات كل من ابن السراج والسيرافي وابن جني[7].

وأقول: من عجائب ما وقفت عليه في بحث الأبنية من لدن سيبويه إلى يومنا الحاضر، أن كل من كتب فيها لا يخلو كتابه من استدراك !.

---

(١) الممتع الكبير ص ٥٤.

(٢) ليس في كلام العرب ص ١٧٤ – ١٧٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٨٥. وينظر: النكت ٢ / ١١٦٨.

(٤) المحكم ٦ / ٧٤٧ (كدر).

(٥) الخصائص ٣ / ١٨٧.

(٦) ينظر: السابق ٣ / ١٩٦.

(٧) ينظر: فوائت كتاب سيبويه ص ١٠٠ و١٠١.

موقف التصريفيين واللغويين: من خلال ما تقدم عرضه في التأصيل، ومن خلال الرجوع للمصادر التصريفية والمعجمية؛ يمكن القول إن في وزن "كُنَادِر" ثلاثة أقوال:

١/ كُنَادِر: فُنَاعِل، وهو قول الزُّبيدي، وابن القطاع[١] نصًّا.

وهو مؤدّى قول السيرافي ومن وافقه: إن "كُنْدُرًا": "فُنْعُل".

ونص ابن فارس[٢] (ت ٣٩٥ هـ) على زيادة نونه؛ فيكون وزنه عنده: فُنَاعِلاً.

وأورد الجوهري[٣] كُنَادِرًا وكُنْدُرًا في مادة: "كدر"؛ فيكون وزن كُنَادِر: فُنَاعِلاً.

٢/ كُنَادِر: فُعَالِل، وهو مؤدّى كلام سيبويه في "كُنْدُر"، وهو الوزن المفهوم من كلام ابن جني، وهو منصوص قول ابن عصفور.

وهو مؤدّى قول المعجميين الذين يوردون "كُنْدُرًا" و"كُنَادِرًا" في الرباعي؛ فيجعلونهما في "كندر"[٤].

وهو منصوص ابن دريد[٥] على الرغم من تناقض رأيه في نون :كُنْدُر"؛ فجعلها تارة زائدة[٦]، وتارة أصلية[٧]، وهو منصوص الفارابي[٨] (ت ٣٥٠ أو ٣٧٠ هـ)، مع جعله "كُنْدُرًا": فُنْعُلاً[٩]، ولعله تابع ابن دريد في وزن "كُنَادِر".

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٩٥.

(٢) مقاييس اللغة ٥ / ١٩٣.

(٣) الصحاح ٢ / ٨٠٤ (كدر).

(٤) العين ٥ / ٤٢٩، وتهذيب اللغة ١٠ / ٤٣٠، والمحيط في اللغة ٢ / ٧٢.

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١٢٠٨.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ٦٣٧ (كدر).

(٧) ينظر: السابق ٢ / ١١٤٧ (كندر).

(٨) ديوان الأدب ٢ / ٥٧.

(٩) السابق ٢ / ٤٨.

٣/ تجويز الوزنين: فُنَاعِل وفُعَالِل، وهو ظاهر صنيع أبي حيان في الارتشاف[١].

وهو مؤدّى قول من يورد "كُنْدُرًا و"كُنَادِرًا" في مادتي: كدر وكندر[٢].

المناقشة: احتجاج ابن عصفور بأن "كُنَادِرًا" مع "كُدُرٍّ" من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ مغالطة صريحة، وذلك أن "كُدُرًّا" دليل قاطع على زيادة نون "كُنْدُر" و"كُنَادِر" بناء على أصل سيبويه الذي قرره في قُنْبَر[٣]، وسلّمه ابن عصفور[٤]، حيث يرى سيبويه أن نون قُنْبَر مزيدة لقولهم: قُبّرٌ بالتشديد.

ولذا قال ابن سيده – وهو من هو في متابعة سيبويه ونصرة مذهبه –: ((وذهب سيبويه إلى أن كُنْدُرًا رباعيٌّ، وقد نرى كُدُرًّا يسوّغ غير ذلك))[٥].

وما دام أنه قد ثبتت زيادة النون في "كُنْدُر"؛ فيكون "كُنَادِر": "فُنَاعِلاً" قولا واحدا.

وأما دعوى كون "كُنَادِر" و"كُدُرٍّ" من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ؛ فهي دعوى لا تثبت هنا، ولا يُلجأ لها إلا عند الضرورة بنص ابن عصفور نفسه على ما سبق بيانه عند الكلام عن "فُعْأَل" (ضُئْأَك)، ولا ضرورة محوجة إلى القول بها.

وقدر رد أبو حيان على ابن عصفور قوله هذا في كُنَادِر وكُنْدُر وكُدُرٍّ، قائلا: ((وقد أولع هذا الرجل بهذا النوع؛ وإن كانت الكلمة ظاهرة الاشتقاق))[٦].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٧١.

(٢) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر)، و٧/ ١٦٥ (كندر)، ولسان العرب ٥/ ١٣٤ (كدر)، و١٥٣ (كندر)، والقاموس المحيط ١/ ٦٥٢ (كدر)، و٦٥٦ (كندر).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٢، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٢.

(٤) الممتع الكبير ص ١٧٨.

(٥) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر).

(٦) التذييل والتكميل ج ٦/ ١/ ل ٦٨ أ.

وأقول: هناك كلمة أخرى أوردها ابن القطاع حيث وقع له تكرار بناء: "فُنَاعِل"؛ ففي الموضع الأول مثّل له بكُنَادِر – وقد سبق نقله –، وفي الموضع الثاني مثّل له بخُنَابِس للأسد[1]، و"خُنَابِس" مختلف في ثلاثيته أو رباعيته؛ بناء على الحكم على نونه، فالجمهور من المعجميين على إيراده في: "خنبس"[2]، وبعضهم يورده في: "خبس" و"خنبس"[3]، ونقل الزَّبيدي أن الصغاني نص على زيادة نونه، وأورده في "خبس"[4]، وعند رجوعي للتكملة للصغاني وجدته يورد خَنْبَسًا (الأسد) في "خبس"، وينص على زيادة نونه، ولم يورد خُنَابِسًا[5]؛ فهل هو سقط في المطبوع من التكملة أم سهو من الزَّبيدي؟! لعل الأول أولى.

وجعل الفارابي[6] خُنَابِسًا: "فُعَالِلاً"، ومما تقدم يتضح أن خُنَابِسًا محتمل بعكس "كُنَادِر" الذي لا يحتمل؛ لسماع "كُدُرٍّ" بمعناه دالا على زيادة نونه.

الترجيح: كُنَادِر: فُنَاعِل، وكُنْدُر: فُنْعُل قولا واحدا؛ لدلالة "كُدُرٍّ" على زيادة النون فيهما، ولا يزول اليقين بدعوى مجردة عن الدليل.

وبناء: "فُنْعُل" و"فُنَاعِل" مستدركان على سيبويه، ومن حفظ حجة على من يحفظ.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٠.

(٢) العين ٤ / ٣٣٢، وتهذيب اللغة ٧ / ٦٦٤، والصحاح ٣ / ٩٢١، والمحكم ٥ / ٣٣٥، والعباب (حرف السين)، والقاموس المحيط ١ / ٧٧٤.

(٣) لسان العرب ٦ / ٦٢ (خبس)، و٧١ (خنبس).

(٤) تاج العروس ١٦ / ٣١ (خنبس).

(٥) التكملة والذيل والصلة ٣ / ٣٤٣ (خبس).

(٦) ديوان الأدب ٢ / ٥٨.

٦ - **نَفْوَعِل (نَخْوَرِش)**

قال ابن عصفور: ((وأمَّا نَخْوَرِشٌ فـ"فَعْلَلِلٌ" كجَحمَرِش، والواو أصليّة في بنات الخمسة، وهذا أولى من ادّعاء **بناء لم يستقرَّ في كلامهم**))[١].

ولم يذكر ابن عصفور البناء الذي لم يستقرّ هنا؛ وهو غريب منه.

التأصيل: استدرك الزُّبيدي على سيبويه بناء: "نَفْوَعِل"، ومثّله بـ: نَخْوَرِش[٢]، وابن عصفور يأتي هنا ليدفع هذا الاستدراك.

موقف التصريفيين واللغويين: اختلفت أقوال التصريفيين واللغويين في وزن: "نَخْوَرِش" إلى أربعة أقوال، وهي:

١/ نَخْوَرِش: فَعْلَلِل، وهو رأي المبرد[٣] (ت ٢٨٥ هـ)، وابن عصفور في نصه الآنف.

٢/ نَخْوَرِش: نَفْوَعِل، وهو قول الزُّبيدي، وأبي الفتح محمد بن عيسى العطار[٤] (تلميذ السيرافي)، وابن سيده، ونص على أنه ((ليس في الكلام نَفْوَعِل غيره))[٥]، وهو قول ابن القطاع[٦].

٣/ جواز الوزنين، وهو مفهوم صنيع أبي حيان في الارتشاف[٧]، وإن كان قد نص على أن الصحيح في نَخْوَرِش إلحاقه بفَعْلَلِل[٨].

---

(١) الممتع الكبير ص ٧١.

(٢) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٨.

(٣) المقتضب ١ / ٦٨، وينظر: تعليق محققه.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٣ / ٤٧١ (خرش)، وينظر: تاج العروس ١٧ / ١٧٩ (خرش)، و٤٠٧ (نخرش). ووقع في مختصر شرح أمثلة سيبويه (ص ٣٢٩): ((نَفْعَوْلٌ: كَلْبٌ نَخْوَرْشٌ))، وهو تحريف وخطأ في الوزن والضبط، ووقع في التاج ١٧ / ٤٠٧ (نخرش): ((ووزنه هناك بِنَفْعَوِل كابن سيده))، وهو تحريف نَفْوَعِل.

(٥) المحكم ٥ / ٢٢ (خرش).

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٨٧.

(٨) السابق ١ / ١٤٣.

وممن اضطرب رأيه في نَخْوَرِش: الفيروزآبادي؛ لأنه وضع نَخْوَرِشًا في "خرش" – وهو هنا متأثر بابن سيده –، ونص على أنها: "نَفْوَعِل" من أبنية أغفلها سيبويه، ثم وضعها في "نخرش"، ووزنها: بجحمرش، ونبه عليه الزَّبيدي[1].

٤ / نَخْوَرِش: فَعْوَلِل ملحق بجَحْمَرِش، وهو مفهوم كلام السيرافي[2]، وابن جني[3]، والصيمري[4] (تلميذ السيرافي)، ونص عليه السخاوي[5] (ت ٦٤٣ هـ)، وهو ما صححه أبو حيان على ما سبق بيانه.

وقد نص ابن عصفور على هذا في موضع آخر من الممتع؛ قائلا: ((قالوا: جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ أي: إذا كَبِرَ خَرَشَ؛ ألا ترى أنَّ الواو زائدة، وأنَّ الاسم ملحق بجَحْمَرِش))[6].

وعليه فيكون لابن عصفور قولان.

وهو ما صرح أبو حيان بنسبته لابن عصفور، ووقع في نص أبي حيان أن الوزن عند الزيادة: نَفْوَعِل[7]! والصواب أن الوزن في الموضع الثاني عند ابن عصفور هو: "فَعْوَلِل"، ويظهر هذا بتأمل نص كلام ابن عصفور بكامله.

وقال الفاسي (ت ١١٧٠ هـ) فيما نقله تلميذه الزَّبيدي: ((وقد تعارَضَ فيه كلامُ ابن عصفور في الممتع، فحَكَمَ مَرَّةً بأصالة الواو، زَاعِمًا أنّه ليس لهم فَعْوَعِلٌ غَيْره، وزَعَمَ

---

(١) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٠٧ (نخرش). وسبق التنبيه على تحريف وقع في الوزن.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٩٤. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٧١٥، وشرح الشافية ٢ / ٣٦٤.

(٣) ينظر: المنصف ١ / ٣١. وسيأتي نقل كلام ابن جني بحروفه.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٠٨ و٨٠٩.

(٥) سفر السعادة ١ / ٤٧٣.

(٦) الممتع الكبير ص ١٩٨. والنص منقول بتصرف عن شرح كتاب سيبويه ٥ / ١٩٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٣.

مَرّةً أنَّها زِيْدَت للإلحاق))[1]، ولا يخفى أن الوزن: "فَعْوَعِلٌ" غير صحيح، وإذا قيل إن صوابه: نَفْوَعِل[2]، وهو موافق لما نقله أبو حيان فهو معارض للمفهوم من كلام ابن عصفور في الموضعين جميعا، ويزداد الأمر بعدا عن قول ابن عصفور في نسبة الفاسي له أنه يزعم أنه ليس لهم غيره، فلم يقله ابن عصفور، وهو يدل على خلل في النقل؛ مع وقوع تحريف في النص.

وقد نص بعض الباحثين[3] على أن ابن عصفور في أحد قوليه يرى وزن نَخْوَرِش: فَعْوَلِلاً، وهو ما يذهب له البحث.

المناقشة: نص ابن عصفور هنا على أن الواو أصل، ونص في الموضع الآخر الذي سبق نقله على أن الواو في "نَخْوَرِش" زائدة والاسم ملحق بجَحْمَرِش، وهو تناقض غريب، وقد تنبه لهذا التناقض أبو حيان في تعليقة له على نسخته من الممتع[4]، ومثله قال الفاسي ونقله الزَّبيدي، وسبق التعليق على نصه.

وقولة ابن عصفور في نصه الذي في صدر النموذج إن الواو أصل في بنات الخمسة، يخالف المتقرر من أن الواو لا تكون أصلا في بنات الخمسة[5]، ولا في بنات الثلاثة فصاعدا[6]، وهو ما قرره ابن عصفور حيث يقول: ((والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات

---

(١) تاج العروس ١٧ / ٤٠٧ (نخرش).

(٢) قال به محقق الممتع الكبير الحاشية ١٠ ص ١٩٨.

(٣) هو د. محمد الدالي في الحاشية (١) من سفر السعادة ١ / ٤٧٣.

(٤) نقلها محقق الممتع في الحاشية ١٠ ص ١٩٨، والحاشية ٥ ص ٧١.

(٥) ينظر: المنصف ١ / ٣١ و٣٢، وشرح الملوكي ص ١٨٣.

(٦) ينظر: شرح الملوكي ص ١٢٣، و١٣٤، وشرح المفصل ٩ / ١٥٠.

الخمسة إلاّ فيما شَذَّ))[1]، ويقول عن الواو: ((إن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا قَضيتَ على الواو بالزيادة، لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة))[2].

وأما عن أصل "نَخْوَرِش"؛ فيقول ابن جني: ((و"نَخْوَرِش" ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلا في بنات الخمسة))[3]، ومعناه أصالة النون، فالكلمة رباعية، والأصل: "نخرش"؛ فيكون وزن: "نَخْوَرِش": فَعْوَلِلاً، وصرّح الشيخ: محمد عضيمة بأن "نَخْوَرِشًا" رباعي مزيد بالواو؛ حيث يقول: ((فنَخْوَرِش ليس من أبنية الخماسي المجرد، وإنما هو رباعي مزيد بحرف على وزن: نَفْوَعِل))[4]، وصواب الوزن: فَعْوَلِل.

والذي يشكل على القول بأن "نَخْوَرِشًا": فَعْوَلِل، بل يردُّه هو عدم وجود "نخرش"، وإنما الموجود "خرش"، قال ابن سيده: ((الخَرْش: الخَدْش في الجَسد كله، خَرَشَهُ يَخْرِشُهُ خَرْشًا، واخْتَرَشَهُ، وخَرَّشَهُ، وخَارَشَهُ مُخَارَشَةً وخِرَاشًا))[5].

ولم أقف على "نخرش"، ولا تصريف له أو مصدر، ومنه يظهر أن "نَخْوَرِشًا" من مزيد الثلاثي؛ لا من مزيد الرباعي.

وخلص الزَّبيدي بعد النظر إلى الاشتقاق من "الخَرْش" إلى أن النون والواو زائدتان[6].

---

(١) الممتع الكبير ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٩٥.

(٣) المنصف ١ / ٣١.

(٤) مقدمة المقتضب ١ / ١٢٠. وفي المغني في تصريف الأفعال (ص ٨٧) هو ملحق بالخماسي فحسب.

(٥) المحكم ٥ / ٢٢ (خرش).

(٦) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٠٨ (نخرش).

ورجح الأساتذة محققو شرح الشافية للرضي كون "نَخْوَرِش" على: "نَفْوَعِل" لدلالة الاشتقاق؛ ((لأن الخرش هو الخدش))[1]، وهو الصحيح الموافق للسماع المنقول عن العرب.

وعند البحث عن نظير لهذه الكلمة؛ يجد الباحث العرب تقول: هَارَش بين الكلاب؛ وهو من الهرش – وهو المحارشة بينها[2] –، وتقول: هَتَشَ الكلب فاهْتَتَشَ؛ حَرَّشَه فاحْتَرَشَ[3]، وتقول: هُدِشَ الكلب فانْهَدَشَ؛ أي: حُرِّشَ فاحْتَرَشَ[4]، وكلها مع "نَخْوَرِش" ألفاظ تتعلق بالكلاب بين الحَرْش والخَرْش (الخَدْش)، فكونها من واد واحد – وهو الثلاثي – أولى من غيره.

الترجيح: نَخْوَرِش: نَفْوَعِل قولا واحدا؛ لأنه من الخَرْش، وهو بناء لا ثاني له.

٧ - فِعلِّينٌ (كِفرِّينٌ عِفرِّينٌ)

قال ابن عصفور: ((فأمَّا عِفرِّين فهو جمع في الأصل لعِفرٍّ على وزن: طِمِرٍّ، وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وهذا أولى من أن يكون اسمًا مفردًا في الأصل على وزن: "فِعِلِّين"؛ لأنه **بناء لم يستقرَّ في المفردات**. وكذلك كِفرِّين))[5].

التأصيل: استدرك الزُّبيدي على سيبويه بناء: "فِعِلِّين"، ومثّله بـ: كِفرِّين عِفرِّين، ووقع في مطبوعة كتابه: كِفرِّين وعِفرِّين[6]، وما أثبته البحث وارد في النسختين: "ف" و"ج" من

---

(١) شرح الشافية ٢ / ٣٦٥، أول سطر في حواشي هذه الصفحة.

(٢) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٥٩ (هرش).

(٣) ينظر: السابق ١٧ / ٤٥٨ (هتش).

(٤) ينظر: تاج العروس ١٧ / ٤٥٩ (هدش).

(٥) الممتع الكبير ص ٩٨.

(٦) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٩٩.

النسخ التي اعتمدها المحقق، ووصف المحقق ما في هذين النسختين بأنه تحريف، والصواب أن إقحام الواو هو التحريف بعينه؛ لأن هذين الوصفين أوردهما الزبيدي على الإتباع في كتابه: مختصر العين؛ قائلا: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ أي: خبيث))[1]، ونقله عنه السيوطي في المزهر عند كلامه عن الإتباع[2]، ومن الغريب أن المحقق قد نقل نص المزهر.

والسؤال الآن هل "كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ" إتباع أم لا ؟ والجواب في الوقفة الآتية:

– وقفة مع معاجمنا في كِفِرِّين عِفِرِّين:

– في العين: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[3].

– في تهذيب اللغة: ((وقال الليث: رجل كِفِرِّين عِفِرِّين؛ أي: عِفْرِيت خَبِيثٌ))[4].

– في المخصص: ((أبو زيد: رجُل عِفِرِّينٌ كِفِرِّينٌ: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[5].

– في المحكم: ((ورجل كِفِرِّين: داهٍ))[6].

– في اللسان: ((ورجل كِفِرِّينٌ: داهٍ .... الليث: رجل كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ؛ أي: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ))[7]. وهو جمع من ابن منظور بين نص التهذيب والمحكم.

– في التاج: ((ورجلٌ كِفِرِّينٌ كعِفِرِّينٍ: داهٍ، وقال الليث: أي: عِفْرِيتٌ خَبِيثٌ كعِفِرِّينٍ وَزْنًا ومعنًى))[8].

---

(١) مختصر العين (رسالة الرحيلي) ص٥١ (كفر).
(٢) المزهر ١ / ٤٢٤.
(٣) العين ٥ / ٣٥٨ (كفر).
(٤) تهذيب اللغة ١٠ / ٢٠٣ (كفر).
(٥) المخصص ١ / ٢٨٤.
(٦) المحكم ٧ / ٧ (كفر).
(٧) اللسان ٥ / ١٤٤ (كفر).
(٨) تاج العروس ١٤ / ٦٢ (كفر).

– في العين: ((ويُقَالُ للخبيث: عِفْرِيٌ، أيْ: عِفِرٌّ، وهم العِفرِيّونَ))[1].

– في تهذيب اللغة: ((قال الليث: ويقال للخبيث: عِفرِيٌّ، أي: عِفِرٌّ، وهم العِفرِيُّونَ))[2].

– قال ابن فارس: ((ويقال للخبيث: عِفرِينُ، وهم العِفرُّون))[3].

– في المخصص: ((ورجل عِفرِيٌّ: داهٍ))[4].

– في المحكم: ((وحكى اللحياني: امرأة عِفْرِيتة، ورجل عِفْرِين وعِفرِيّن كعفريت .... وليث عِفرِيّن: دويبّة ...))[5].

– في اللسان: مثل المحكم[6].

– قال الجوهري: ((عِفرِينُ: مأسدة، وقيل لكل ضابط قوي: ليث عِفرِيّن ...))[7].

ومما تقدم نقله يظهر الآتي:

١– صريح العين، ومختصره للزُّبيدي، وما نقله الأزهري عن الليث (راوية العين)، وما نقله ابن سيده عن أبي زيد (ت ٢١٥ هـ) أن كِفرِيّنًا عِفرِيّنًا (رواية الجمهور) أو عِفرِيّنًا كِفرِيّنًا (رواية أبي زيد) إتباع.

---

(١) العين ٢ / ١٢٣ (عفر).

(٢) تهذيب اللغة ٢ / ٣٥٢ (عفر).

(٣) مقاييس اللغة ٤ / ٦٥.

(٤) المخصص ١ / ٢٥٥.

(٥) المحكم ٢ / ١١٦ (عفر).

(٦) ينظر: اللسان ٤ / ٥٨٣ (عفر).

(٧) الصحاح ٢ / ٧٥٣ (عفر).

٢- صريح صنيع ابن سيده في المحكم، ومفهوم كلام غير واحد ممن سبق ذكرهم، ومنصوص كلام الزَّبيدي أن كِفِرِّينًا عِفِرِّينًا ليس إتباعا بل هو توكيد، وذلك على التفريق الذي يمكن نسبته للجمهور[١] بأن الثاني إذا أمكن إفراده أو عطفه فليس إتباعا.

وعودا على مسألة الاستدراك على سيبويه؛ فالزُّبيدي مسبوق بابن السراج في استدراك بناء: "فِعِلِّين" مستدلا له بلفظ: "عِفِرِّين" في قولهم: ليث عِفِرِّين، وهو دويبّة، قال ابن سيده: ((وهو من المُثل التي لم يحكها سيبويه))[٢]، وهو يختلف عن استدراك الزُّبيدي.

وابن عصفور هنا يحاول رد هذا الاستدراك على كل من ابن السراج والزُّبيدي، وقد وقع له سهو غير مقصود في إيراد القولين؛ فجعلهما من واد واحد، والصواب أن استدراك الزُّبيدي يختلف دلالة عن استدراك ابن السراج، وسيأتي بيانه.

وبناء: "فِعِلِّين" وسمه ابن عصفور بأنه "بناء لم يستقرّ في المفردات في كلام العرب".

موقف التصريفيين واللغويين: لا خلاف في أن كِفِرِّينًا عِفِرِّينًا على زنة: "فِعِلِّين"، ولكن الخلاف هل هما من قبيل المفرد أصالة؛ وهو قول ابن السراج، والزُّبيدي، وابن القطاع[٣]، أو أنهما ليسا من قبيل المفرد في الأصل، وإنما هما من قبيل وصف المفرد

---

(١) ينظر في الخلاف في هذه المسألة: الإتباع لأبي الطيب ص٢ و٣، والمزهر ١ / ٤١٤ – ٤١٦، ومقدمة محقق الإتباع، والإتباع في اللغة (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة الأردني) ص ١٢٣ – ١٣٦.

(٢) المحكم ٢ / ١١٧ (عفر).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨٨.

بالجمع؛ فهما في الأصل جمع لعِفِرٍّ، وكِفِرٍّ، وهو قول السيرافي[1]، وابن جني[2]، وابن عصفور.

المناقشة: قبل النقاش أحب أن أبين أن ابن عصفور وقع له سهو غير مقصود هنا؛ لأنه قال: عِفِرّين أصله: عِفِرٌّ اسم مفرد، وكلامه ينطبق على قول العرب: ليث عِفِرّينَ، وعِفِرّينَ ((قرية بالشام بالغور))[3]، وأما الزُّبيدي فنص كلامه على ما صححه البحث: ((وفِعِلّينٌ قالوا: رجل كِفِرّينٌ عِفِرّينٌ للخبيث))، وواضح منه أن يقصد ورودهما وصفين على الإتباع لا اسمين؛ لأنه لا يخفى على مثل أبي بكر في اطلاعه وعلمه جواز أن تُسمّي العرب المفرد بالجمع السالم، ولذا لم يمثل بليث عِفِرّين.

ومما تقدم يُعلم أن تعليقة محقق الممتع في قوله: ((عِفِرّين: اسم موضع))[4] غير مناسبة للسياق، وكذا تعليقته التي يقول فيها: ((الكِفِرّين: الداهي))[5]، وهو إن كان من معاني كِفِرّين، إلا أنه غير مناسب للسياق. والله أعلم.

والجواب الذي ذكره ابن عصفور هو جواب السيرافي[6] عن استدراك ابن السراج "ليث عِفِرّين"، ونحوه عند ابن جني إلا أنه يجعل الياء إعرابا؛ لأنه لم يُسمع مرفوعا[7]، ونقله ابن سيده عنه في المحكم[8].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٢، وفوائت كتاب سيبويه ص ٧٩.

(٢) ينظر: الخصائص ٣ / ١٩٩.

(٣) الجيم ٢ / ٣٤٨.

(٤) الحاشية ١٣ من الممتع الكبير ص ٩٨.

(٥) الحاشية ١٤ من الممتع الكبير ص ٩٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٨٢، وفوائت كتاب سيبويه ص ٧٩.

(٧) ينظر: الخصائص ٣ / ١٩٩.

(٨) ينظر: المحكم ٢ / ١١٧ (عفر).

وقد كرر ابن عصفور النص على أن "عِفِرِّينًا" مما جعل إعرابه على النون[1].

ووافق بعض الباحثين[2] ابن عصفور على أن كِفِرِّينًا وعِفِرِّينًا من التسمية بالجمع السالم، وفاتهما أن الزُّبيدي لا يمثِّل بكِفِرِّين عِفِرِّين مسمًّى بهما، وإنما يمثِّل بهما صفة، ونصه صريح وقاطع بذاك.

الترجيح: كِفِرِّين عِفِرِّين بمعنى الخبيث على زنة: "فِعِلِّين"، والوزن ليس مستدركا على سيبويه؛ لأن الأظهر في عِفِرِّين وكِفِرِّين أنهما مما جعل إعرابه على النون، وهو قول الأخفش[3]، وجوّزه الرضي حيث يقول: ((وقولهم: ليث عِفِرِّين، يجوز أن يكون شاذا، من هذا الباب، جعل النون معتقب الاعراب))[4].

يدل عليه في عِفِرِّين (اسم بلد) ما نقله ابن الأنباري من أنه يقال: ((عِفِرُّون: بلد))[5].

وأما كِفِرِّينٌ عِفِرِّينٌ للخبيث؛ فهما على زنة: "فِعِلٌّ" في الأصل؛ لأن الحكاية عن العرب اختلفت، فقيل: رجل عِفْرِينٌ وعِفِرِّينٌ لغة فيه حكاها اللحياني[6] (ت ٢٢٠ هـ)، و((قال شَمِرٌ: امْرَأَةٌ عِفِرَّةٌ، ورَجُلٌ عِفِرٌّ – بتشديد الراءِ –، ورِجَالٌ عِفِرُّونَ))[7].

ومن رواية شمر (ت ٢٥٥ هـ) يظهر جليًّا أن ما ورد في رواية اللحياني من قولهم: رجلٌ عِفِرِّين – وقد سبق نقله إتباعا – هو بناء: "فِعِلّ" صفة كطِمِرٍّ، أجري مجرى غسلين

---

(١) الممتع الكبير ص ١٠٢.

(٢) حقيقة الاستدراك على سيبويه ص ١١٩.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٥٨٤؛ ونقله الجوهري في الصحاح ٥ / ١٧٨٢ (غسل).

(٤) شرح الرضي (القسم الثاني) ص ٦٧٨.

(٥) الزاهر ١ / ٣١٠.

(٦) ينظر: المحكم ٢ / ١١٦، وتاج العروس ١٣ / ٨٧ (عفر).

(٧) تاج العروس ١٣ / ٨٨ (عفر). وينظر: الزاهر ١ / ٣١٠.

في الإعراب، وقد نص سيبويه على بناء: "فِعِلّ" اسما وصفة[1]، ونص على لزوم الياء وجعل الإعراب على النون بمنزلة غسلين؛ فيمن قال: هذه سنينٌ[2].

وبناء على ما سبق فلا يصح استدراك بناء: "فِعِلِّين" على سيبويه؛ لأنه على اختلاف مدلوله من التسمية – أو الوصفية – بالجمع السالم، وهو لا يغيِّر بناء المفرد، وهو: "فِعِلٌ".

وبناء عليه يصح قول ابن عصفور: إن بناء "فِعِلِّين" في "كِفِرِّين عِفِرِّين" لم يستقرّ في المفردات، ولكن ليس على سبيل التسمية الذي يذهب إليه ابن عصفور، ومن وافقه من الباحثين، وإنما من وجه الرواية والسماع اللغوي الثابت.

ومن عجائب هذا النموذج أن قولي ابن السراج والزُّبيدي يتفقان في الوزن، ويختلفان في معنى المثال المستدرك، ورد ابن عصفور على الاستدراك يصح إجمالا، ولا يصح تفصيلا؛ إذ هو رد صحيح على استدراك ابن السراج لا الزُّبيدي على ما سبق بيانه. والله أعلم.

القسم الثاني: مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير.

أولا: تأريخ مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب".

مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، مصطلح نادر الاستعمال جدا في وصف الأبنية، ولم يقف عليه البحث مع بذل الجهد والطاقة قبل ابن عصفور.

وهذا الأمر يطرح سؤالين يتعين الإجابة عنهما؛ وهما:

أولا: هل ابن عصفور مخترع هذا المصطلح ؟

ثانيا: إذا لم يكن ابن عصفور مخترعه؛ فمن أين له هذا المصطلح ؟

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٧٧.

(٢) السابق ٣ / ٢١٧.

أما عن اختراع المصطلح فالأمانة العلمية تقتضي أن أقول: إن ابن عصفور لم يخترع هذا المصطلح، وإنما اقتبس ابن عصفور المصطلح وأشهره.

وأما أول من استعمل **"لم يستقرّ في الكلام"** بحسب ما وقفت عليه؛ فهو الخليل، يقول سيبويه في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف":

((قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كل أفْعَلَ في الكلام لا أصرفُه، إذا أردت الذي مثَّلت به الوصف، كما أقول: كلُّ آدَمَ في الكلام لا أصرفُه ؟

فقال: لا يجوز هذا، لأنه **"لم يستقرّ أفْعَلُ في الكلام"** صفةً بمنزلة آدَمَ، وإنما هو مثال))[1].

وواضح من هذا النص أن الخليل يستخدم "لم يستقرّ في الكلام" استخداما نحويًا[2].

والذي يظهر لي أن ابن عصفور اقتبس مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** من استخدام الخليل له في هذا النص السيبويهي، وأكثر استخدامه في الحكم على بعض الأبنية.

ولم أقف خلال بحثي على من استخدم مصطلح: "لم يستقرّ في الكلام" أو "لم يستقرّ في كلام العرب" أو "لم يستقرّ في كلامهم" في الأبنية خاصة قبل ابن عصفور؛ فهو أشبه بالطفرة من نص سيبويه عن الخليل إلى ابن عصفور فحسب.

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٦٨.

وبناء على ما سبق؛ يمكن القول: إن ابن عصفور اقتبس مصطلح الخليل النحوي، ونقله إلى التصريف عند الكلام عن الأبنية؛ غير مسبوق في هذا الصنيع، بحسب ما أمكن الوقوف عليه.

ثانيا: تعليل القول بمصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" عند ابن عصفور.

يتضح جليا من خلال ما سبق عرضه في القسم الأول من هذا البحث؛ أن التعليل لاستخدام ابن عصفور مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، هو الرد على المستدركين على سيبويه في الأبنية.

ولم ينخرم هذا ظاهرا إلا في نموذج واحد كان البناء فيه افتراضا، وهو النموذج الأول: بناء إفْعَلَة (إمّعَة)، وقد أثبت البحث أن لاستخدام المصطلح عُلقة بالاستدراك على سيبويه.

ثالثا: تقويم استخدام مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" عند ابن عصفور.

أبدع ابن عصفور في استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، ولكنه لم يلتزمه في كل ما اسْتُدرك على سيبويه فقد قال في النموذج الثاني عن فُعْأَل (ضُنْأَك): ((لم يثبت في الأسماء))[1]، وقد استخدمه في غير ما موضع[2]، وقال في النموذج الثالث عن فَعْيَل – اسمًا (ضَهْيَأ): ((بناء غير موجود في كلامهم))[3]، وقد استخدم مصطلح: ((بناء

---

(١) الممتع الكبير ص ٦٥.

(٢) من ذلك: الممتع الكبير ص ٦٧ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٣٦)، وص ٧٢ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٥٢).

(٣) الممتع الكبير ص ١٥٥.

غير موجود))[1]، وكذا ((بناء لم يوجد))[2]، وكذا ((بناء لم يوجد في كلامهم))[3]؛ في وسم بعض المستدركات على سيبويه.

ولا يمكن تخطئة ابن عصفور في وسمه بعض ما فات سيبويه من أبنية مما استدركه عليه المستدركون بأنه بناء **"لم يستقرّ في كلام العرب"**؛ إذ لو كثر واستقرّ في كلام العرب لسجله الحجة الثبت إمام الأئمة وشيخ شيوخ الصنعة: سيبويه.

ولكن ابن عصفور لم يكن مصيبا في محاولته تخريج كل ما ورد مستدركا؛ إذ اضطر في سبيل ذلك إلى مخالفة المجمع عليه في الصناعة، كما في النموذج الرابع: فَعْيَلَ – فِعْلاً (طَشْيَأً ورَهْيَأً)؛ فقد جعل الياء أصلية في بنات الأربعة في غير المضاعف، وكما فعل في النموذج السادس: نَفْوَعِل (نَخْوَرِش)؛ فقد جعل الواو أصلية في بنات الخمسة، وكل ذلك بخلاف الإجماع، بل أوقعه ذلك في تناقض كلامه مع مواضع أخر من كتابه وافق فيها الإجماع، وقد بينه البحث.

كما اضطر إلى مخالفة دلالة الاشتقاق – وهي أقوى أدلة الزيادة – مدعيا أن الكلمتين من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، كما في النموذج الثاني: فُعْأَل (ضُنْأَك)، والثالث: فَعْيَل – اسمًا (ضَهْيَأ)، والخامس: فُنَاعِل (كُنَادِر)، كما أنه لم ينظر إلى دلالة الاشتقاق في النموذج الرابع: فَعْيَل – فِعْلاً (طَشْيَأ ورَهْيَأ).

---

(١) من ذلك: الممتع الكبير ص ٦٦ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩)، وص ٧٧ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٥٣).

(٢) من ذلك: الممتع الكبير ص ٧٥ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩ و٢٠٩)، وص ٨٦ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٠٨).

(٣) من ذلك: الممتع الكبير ص ٨١ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ١٩٩)، وص ١٠١ (وينظر: كتاب الأسماء للزُّبيدي ص ٢٠٠).

قال أبو حيان: ((وقد أولع أصحابنا بأن كل بناء لم يذكره سيبويه يستخرجون له وجها من التأويل، وإن كان بعيدا حتى لا يكون سيبويه فاته ذلك البناء، وهذا[1] كله تعصب، والذي ينبغي أن نعمل في هذا أنه متى كان اشتقاق البناء من لفظ ظاهر، فلا يعدل عنه، وإن تكثرت الأبنية، وفات سيبويه ذلك))[2].

وفي مقابل ذلك فقد أحسن ابن عصفور وأجاد التعليل في النموذجين: الأول: إفْعَلَة (إمّعَة)، والسابع: فِعِلّين (كِفِرّين عِفِرّين).

وخلاصة القول: أن ابن عصفور لم يخالفه الصواب في السواد الأعظم، مما حاول به التخريج لما استدركه المستدركون على سيبويه في الأبنية.

رابعا: تأثير مصطلح: " لم يستقرّ في كلام العرب" فيمن جاء بعد ابن عصفور

استخدم ابن عصفور مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"** في التصريف عند كلامه عن بعض الأبنية المستدركة على سيبويه، والكلام عن الأبنية المستدركة على سيبويه قليل الدوران في المصادر التصريفية.

وهذا الأمر يعلل عدم وقوف البحث على انتشار لمصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وغاية ما وقف عليه البحث ممن تأثروا بابن عصفور في استخدام مصطلح: **"لم يستقرّ في كلام العرب"**، ثلاثة من العلماء، وهم:

١/ صالح بن محمد الهسكوري (من تلامذة الشلوبين).

---

(١) في الأصل: ((هكذ))، تحريف.

(٢) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٦٥ أ.

كان الهسكوري في شرح كتاب سيبويه مولعا بالنقل دون نص عن الممتع، ومن ذلك أنه نقل تخريج ابن عصفور دون عزو لفُعَّال (ضُنَّاك)، وذكر فيه أنه ((بناء لم يستقرّ في كلامهم))[1]، وكذا فعل في فُنَاعِل (كُنَادِر) قائلا: ((لأنه لم يستقرّ))[2]، وكذا فعل في غيرهما، وقد وثق محقق كتابه كل ذلك من الممتع لابن عصفور.

٢/ أبو حيان الأندلسي.

يعد أبو حيان ناقل علم الأندلسيين وناشر أقوالهم، وهو من أشد المعجبين بابن عصفور وكتابه: الممتع، وقد نقل أبو حيان كثيرا من آراء وأقوال ونصوص ابن عصفور.

والذي يعني البحث هنا أنه نقل عنه في مواضع من التذييل والتكميل؛ التعليل بمصطلح: "لم يستقرّ في كلامهم"[3] دون تصريح باسم ابن عصفور، وإنما كان يسميه: "بعض أصحابنا".

٣/ الفاسي (شيخ الزَّبيدي).

الفاسي من المعجبين بكتاب: الممتع لابن عصفور، وقد مضى نقل ومناقشة نصٍّ نقل فيه الزَّبيدي عن شيخه الفاسي رأي ابن عصفور.

وقد وقف البحث على نقل الفاسي عن ابن عصفور التعليل بمصطلح: ((بناء لم يستقرّ في كلامهم))[4].

* * *

(١) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٢ / ٣٣٢. وينظر: تعليق محققه عن النقل عن ابن عصفور.

(٢) السابق ٢ / ٣٣٨. وينظر: تعليق محققه عن النقل عن ابن عصفور.

(٣) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٦٩ ب، و٧١ أ، و٧٢ ب.

(٤) تاج العروس ٤ / ٥٣١ (زيت).

الخاتمة:

تناول هذا البحث غير مسبوق مصطلحا تصريفيا أكثر من استخدامه ابن عصفور في الأبنية، وهو **مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وعرض البحث في التمهيد: لشغف ابن عصفور في كتبه بمصطلح: الاستقرار، ومصطلح: "الاستقرار في الكلام" منفيًا وغير منفيٍّ، وعنايته باستعماله في التصريف، وفي الأبنية خاصة.

ثم تناول البحث في قسمه الأول: **نماذج ممّا حكم عليه ابن عصفور بأنه بناء "لم يستقرّ في كلام العرب"**.

وعرض فيه البحث سبعة نماذج تُفصح عما هو مثلها، وتكشف طريقة ابن عصفور في استعمال المصطلح.

وتناول البحث هذه النماذج بالدرس التحليلي المعمّق؛ من حيث: التأصيل، وموقف التصريفيين واللغويين، والمناقشة، ومن ثم الترجيح.

وقد كان التناول البحثي متسما بجدة الطرح، والتجرد العلمي، والاستقراء الخاص.

وتناول البحث في قسمه الثاني: **مصطلح "لم يستقرّ في كلام العرب" تأريخ وتعليل وتقويم وتأثير**.

وعرض فيه البحث رأيه في تأريخ استعمال المصطلح، وتعليل استخدام ابن عصفور له، وتقويم هذا الاستخدام، وتأثيره في الخالفين على ابن عصفور.

النتائج: خلص البحث إلى عدة نتائج؛ كان من أبرزها:

١- كان ابن عصفور في استخدام مصطلح: "لم يستقرّ في كلام العرب" في الأبنية سابقا لا مسبوقا.

٢- غرض ابن عصفور من استعمال هذا المصطلح؛ هو رد بعض المستدركات من الأبنية التي استدركت على سيبويه.

٣- لم يوافق البحث ابن عصفور في تخريج بعض الأبنية المستدركة على سيبويه؛ معتمدا في رد تخريج ابن عصفور الأصول التصريفية، والنظر في المعجمات اللغوية.

٤- وقع لابن عصفور في سبيل رد بعض المستدركات عدة تناقضات، ووقع في مخالفة بعض القواعد التصريفية التي أقر هو بها.

٥- كشف البحث عن أصول بعض المسائل، وربطها بعضها ببعض، وصوّب طائفة من النصوص، ورد بعض الأقاويل في بعض المسائل؛ مجتهدا في تحري الصواب قدر المستطاع.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن،

وأن يجعله من الصواب أقرب ما يكون.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

– أبنية الأسماء المستدركة على سيبويه (دراسة تاريخية نقدية تطبيقية):رسالة ماجستير، أعدها: ظافر يوسف، جامعة حلب، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أ.د. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة– بغداد، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

– الإتباع: لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

– الإتباع في اللغة: د. علي البواب، مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد ٣١.

– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب – بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

– الاستدراك على أبي علي في الحجة: للباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة نشر التراث العربي– الكويت، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

– الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

– الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

– الألفاظ: لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٩٩٨م.

– أمالي ابن الشجري: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مطبعة المدني، ١٤١٣هـ– ١٩٩٨م.

– إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق: د. محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط١، مطبوعات الجامعة الإسلامية – المدينه المنورة، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م.

– الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.

– البحر المحيط = تفسير البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

– تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.

– التبصرة والتذكرة: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط ١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. من مطبوعات جامعة أم القرى.

– التذييل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– التسهيل= تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.

– التصريف: للمازني، مطبوع مع شرحه: المنصف لابن جني.

– التعليقة على كتاب سيبويه: للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطبعة الأمانة – القاهرة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

– تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، ط ١، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

– التكملة: للفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

– التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: للصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب – القاهرة، ١٩٧١م.

– تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

– جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين– بيروت، ١٩٨٧م.

– الجيم: للشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.

– حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أبي بكر الزبيدي: أ.د. مجيد خير الله الزاملي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

– الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، عالم الكتب – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– دروس التصريف: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية– بيروت، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م.

– ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، طبع مجمع اللغة العربية.

– الزاهر في معاني كلمات الناس: لابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.

– السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – القاهرة، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

– سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

– سفر السعادة وسفير الإفادة: للسخاوي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط ٢، دار صادر– بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

– السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط ١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م. [جزء من شرح السيرافي، ويبدأ من الجزء ٤ من ط أ. هارون، وينتهي في منتصفه].

– الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد عثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي – لبنان، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

– شرح جمل الزجاجي (القسم الثالث) = شرح جمل الزجاجي: لابن خروف (من باب ماذا إلى نهاية باب شواذ الإدغام): تحقيق:[د.] سلوى محمد عمر عرب، ط١، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

– شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

– شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

– شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): للهسكوري (صالح بن محمد)، تحقيق: خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ.

– شرح لامية الأفعال: لابن الناظم، تحقيق: محمد أديب جمران، ط١، دار ابن قتيبة – بيروت، دمشق، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

– شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.

– شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية – حلب، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، دار العلم للملايين – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

– ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م.

– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة): للصغاني، تحقيق: فير محمد حسن، ط ١، المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف السين): للصغاني (نسخة إليكترونية).

– العين: للخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي.

– الغريب المصنف: لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، ط ٢، دار مصر للطباعة – القاهرة، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

– فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب: للسيرافي، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة– بغداد، ٢٠٠٠م. [قطعة صغيرة جدا من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ويقابلها في طبعة بيروت ٥ / ٣٨٠ – ٣٨٦].

– الفوائد المحوية في المقاصد النحوية: لابن مالك، تحقيق: وداد يحيى لال، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ.

– القاموس المحيط: للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط ١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

– الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– الكتاب: تحقيق: هرتيوغ درنبرغ، المطبع العامي – باريس، ١٨٨١م.

– الكتاب: طبع بولاق، ١٣١٦هـ.

– كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه): للزبيدي، تحقيق: د. أحمد راتب عرموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

– كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: للتبريزي، ضبط: لويس اليسوعي، بيروت، ١٨٩٥م.

– لامية الأفعال: لابن مالك، مطبوع مع شرح لامية الأفعال لابن الناظم.

– اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، ط ١، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

– لسان العرب: لابن منظور: دار صادر– بيروت.

– ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

– المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– المحيط في اللغة: للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف – بغداد، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

– مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جني، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ– ٢٠١٠م.

– مختصر العين: للزبيدي، رسالة ماجستير، إعداد: عبد العزيز بن حميد الحميد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ.

– مختصر العين: للزبيدي (من أول حرف الكاف إلى آخر الكتاب)، رسالة ماجستير، إعداد: محمد بن سلمان الرحيلي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

– مختصر شرح أمثلة سيبويه للعطار: للجواليقي، تحقيق: د. دفع الله عبد الله سليمان، مطبوعات مركز البحوث بكلية الآداب – جامعة الملك سعود.

– المخصص: لابن سيده، قدم له: د. خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط ١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– المزهر: للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، ط ٣، دار التراث – القاهرة.

– معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

– معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين– دمشق، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

– المغني في تصريف الأفعال: محمد عضيمة، دار الحديث– القاهرة، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

– المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: قدم له وبوبه: د. علي بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط ١، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

– مقاييس اللغة: لابن فارس،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

– المقتصد في شرح التكملة: للجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

– المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

– الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٩٦م.

– المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

– النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تعليق: علي محمد الضباع. مصورة.

– نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع عرض ودراسة: عبد الله بن سرحان القرني، بحث تكميلي لنيل الدكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

– النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، معهد المخطوطات العربية – الكويت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– الهمز: لأبي زيد الأنصاري، نشر: لويس اليسوعي، بيروت، ١٩١١م.

* * *